الجمهوريـــــــــة الجزائريـــــــــة الديمقراطيـــــــة الشعبيـــــــة

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد بوضياف -المسيلة

كلية: العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ميدان: العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم: علوم اقتصادية فرع: علوم اقتصادية

رقم: ..... تخصص: اقتصاد دولي

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر الأكاديمي

إعداد الطالبتان:

- بعلي أحلام

- بوزيدي خديجة

تحت عنوان

الشراكة الأورو جزائرية وبعض آثارها على الاقتصاد الوطني

لجنة المناقشة:

اللقب والاسم	الرتبـــــــة	الجامعة	الصفة
بوعزيز عمر	أستاذ محاضر (أ)	جامعة المسيلة	رئيسا
بن عبد الرحمان الياس	أستاذ محاضر (أ)	جامعة المسيلة	مشرفا ومقررا
عماري زهير	أستاذ محاضر (أ)	جامعة المسيلة	مناقشا

السنة الجامعية: 2019/2018

إلى من أحمل اسمه بكل فخر،صاحب القلب الكبير

(والدي العزيز)

إلى حكمتي .....وعلمي

إلى ينبوع الصبر والتفاؤل والأمل

إلى كل من في الوجود بعد الله ورسوله

(أمي الغالية)

إلى سندي وقوتي وملاذي بعد الله

إلى من أظهروا لي ما هو أجمل من الحياة

إخـــوتي وأخواتي

إلى من جعلهم الله أخوتي بالله ..... ومن أحببتهم بالله

أهلي وأقاربي

إلى قناديل الذكريات الذين أحببتهم وأحبوني

(صديقاتي وزملائي)

إلكل من ساعدني على انجاز هذا البحث

وكل من أعرفهم من قريب أوبعيد

أهدي هذا العمل المتواضع عسى ان يكون بذرة خير يستفيد منها الجميع

بعلي أحلام -بوزيدي خديجة

شكر وتقدير

أرى لزاما علي تسجيل الشكر و إعلامه و نسبة الفضل لأصحابه، استجابة لقول النبي ﷺ: **«من لم يشكر الناس لم يشكر الله».**

و كما قيل :

علامة شكر المرء إعلان حمـده فمن كتم المعروف منهم فما شكر

فالشكر أولا لله عز و جل على أن هداني لسلوك طريق البحث و التشبه بأهل العلم و إن كان بيني و بينهم مفاوز.

كما أخص بالشكر أستاذي الكريم و معلمي الفاضل المشرف على هذا البحث الدكتور "بن عبد الرحمان إلياس" فقد كان حريصا على قراءة كل ما أكتب ثم يوجهني إلى ما يرى بأرق عبارة و ألطف إشارة، فله مني وافر الثناء و خالص الدعاء.

كما أشكر السادة الأساتذة و كل الزملاء و كل من قدم لي فائدة أو أعانني بمرجع، أسأل الله أن يجزيهم عني خيرا و أن يجعل عملهم في ميزان حسناتهم.

بعلي أحلام – بوزيدي خديجة

قائمة الجداول

و الأشكال

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
01.01	مساعدات الإتحاد الأوربي للدول المتوسطية العربية وفق البروتوكول المالي الرابع.....	07
02.01	تواريخ توقيع اتفاقيات الشراكة الأورو – متوسطية	11
03.01	مساعدات الاتحاد الأوروبي للجزائر وفقاً للبروتوكولات الأربعة للفترة (1978-1996)	17
04.02	حصة الإيرادات الجمركية من الإيرادات العامة 2005-2014	35
05.02	تطور الميزان التجاري في الجزائر الفترة 2005-2015.....	37
06.02	تطور اسعار النفط و الميزان التجاري و الموازنة العامة.....	38
07.02	التفكيك الجمركي في إطار اتفاقية الشراكة الاوروجزائرية.....	40
08.02	التفكيك الجمركي للمنتجات الصناعية في إطار الشراكة الاورو جزائرية.....	41

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
01.02	تطور الميزان التجاري في الجزائر خلال الفترة (2003-2013).....	36
02.02	تطور أسعار النفط و رصيدالميزان التجاري وعجز الموازنة.....	39

مقدمة

يشهد عالم الإقتصاد والمبادلات التجارية في هذا العصر توجها متزايدا نحو التكتلات الاقتصادية واقتصاد السوق وما يتطلبه من خوصصة للمؤسسات الاقتصادية و تحرير أسعار الصرف وإدخال التعديلات الهيكلية وتشجيع الاستثمارات بما يتفق مع النظرة السائدة عالميا في مجال المال والأعمال، وبغية الاندماج في الاقتصاد العالمي واكتساب مقومات التنافس والبقاء في الأسواق.

ويظهر هذا التوجه جليا في اتفاقيات الشراكة التي عقدتها دول الاتحاد الأوروبي مع بلدان البحر الأبيض المتوسط في شكل اتفاقيات ثنائية، وكان اهتمام الاتحاد الأوروبي كبيرا بمسألة الشراكة مع الجزائر بشكل خاص لما تتمتع به من سوق جديدة وواسعة، وموقع مميز بتمركزها وسط بلدان المغرب العربي وباعتبارها بوابة لأفريقيا وكذا قربها من أوروبا، وبدورها سعت الجزائر من وراء الشراكة الأجنبية مع الاتحاد الأوروبي إلى تعزيز تنافسية الاقتصاد الوطني من خلال الاستفادة من المزايا التي تتمتع بها تلك الدول في دعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية للدول الشريكة وذلك بفتح آفاق جديدة للمستثمر المحلي وتوسيع السوق والتقليل من تكلفة المدخلات وزيادة درجة المنافسة بين المتعاملين الاقتصاديين.

ولقد احتل موضوع الشراكة الجزائرية الأوروبية مكانة هامة في جدول أعمال الطرفين منذ الستينات في شكل مساعي ومفاوضات ومعاهدات، وجاء أول اتفاق بين الجزائر والاتحاد الأوروبي سنة 1976 عندما تم التوقيع على بروتوكول تجاري مدعما ببروتوكولات مالية تتجدد كل 05 سنوات بهدف ترقية المبادلات التجارية وكيفية تمويل مختلف المشاريع الاقتصادية والاجتماعية وشروط دخول السلع الجزائرية إلى السوق الأوروبية، و مع تزايد التحالفات والتكتلات الاقتصادية جاء اتفاق برشلونة سنة 1995 الذي يهدف إلى إقامة منطقة تبادل حر بين الاتحاد الأوروبي ودول البحر الأبيض المتوسط وتحديد مختلف ميكانيزمات الشراكة في الفضاء الأورومتوسطي، غير أن هذا الاتفاق الذي كان يتسم بمنح تفضيلات تجارية في اتجاه واحد، أي بدون المعاملة بالمثل لم يعد معمولا به في إطار التوجهات الجديدة للسياسة الأوروبية المتوسطية المتجددة، وكذا أحكام وإجراءات المنظمة العالمية للتجارة.

وبدخول الجزائر كغيرها من الدول المتوسطية في مفاوضات ثنائية للشراكة مع الاتحاد الأوروبي وبعد مد وجزر وعدة جولات تم توقيع اتفاق الشراكة فعليا في22 أفريل سنة 2002 ودخل حيز التنفيذ في سبتمبر 2005، وكان لهذا الارتباط ردود فعل متباينة وتأثيرا كبيرا على الاقتصاد الوطني حتى يومنا الحالي.

1- إشكالية الدراسة:

وفي سياق هذه المعطيات نحاول في بحثنا التطرق إلى تقييم علاقة الجزائر بالاتحاد الأوروبي في ظل اتفاق الشراكة وماهية التغيرات التي أحدثها تطبيق هذا الاتفاق على الاقتصاد الوطني، وتقديرها خلال العشرية الأخيرة، وهذا ما أدى بنا إلى طرح الإشكالية الرئيسية:

ماهي الآثار المتوقعة من اتفاقية الشراكة الأورو-جزائرية على الاقتصاد الوطني؟

وفي حقل هذه الإشكالية تصادفنا العديد من التساؤلات الفرعية التي نوجزها فيما يلي:

- ما هي متضمنات المشروع الأورو-متوسطي؟
- ما خلفية اتفاق الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي؟
- ما مضمون الاتفاق وما تأثيره على الاقتصاد الجزائري؟
- ما تقييم تأثير هذه الشراكة على الاقتصاد الوطني في الفترة الممتدة من 2008-2017؟

2- فرضيات الدراسة:

لمعالجة إشكالية البحث المطروحة اعتمدنا بعض الفرضيات التي يمكن أن تكون أقرب استجابة للإجابات المحتملة والتي يمكن صياغتها فيما يلي:

- الشراكة الاورو متوسطية هدفها توسعة المبادلات التجارية الأوروبية وفتح منطقة تبادل حر لمنتجاتها في أسواق الدول المطلة على البحر المتوسط بما يضمن دوام تبعية هذه الدول لها اقتصاديا واجتماعيا.
- اتفاق الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي خيار استراتيجي هدفه حماية اقتصاد الجزائر من مخاطر العولمة في ظل التكتلات الجهوية والإقليمية الجديدة.
- الاقتصاد الجزائري سيستفيد من بعض الجوانب التي تتيحها اتفاقية الشراكة كتحويل التكنولوجيا وتدفق الاستثمارات الأجنبية وفتح أسواق جديدة أمام المتعامل الاقتصادي الجزائري.
- إن نجاح اتفاقية الشراكة مرتبط باستقرار السياسة الاقتصادية الكلية للجزائر، مع ضرورة تبني حزمة من الإصلاحات والسياسات التنظيمية، والأخذ في الاعتبار دور الدولة الأساسي في تفعيل اقتصاد السوق.
- تبني الجزائر لسياسة جديدة من أجل معالجة مشاكلها الاقتصادية الصعبة ساهم في إثارة بعض الخلاف الأوروبي الجزائري.

3- أسباب اختيار الموضوع: يرجع اختيار موضوع البحث إلى عدة أسباب أهمها:

* الجدل حول أهمية اتفاقية الشراكة الاوربية الجزائرية.
* تشريح محتوى الاتفاقية والتركيز على أثرها في متغيرات الإقتصاد الوطني.
* جدوى هذه الاتفاقية بالنسبة للتنمية الاجتماعية
* محاولة المساهمة في إثراء المعلومات لدى طلبة الاختصاص.

4- أهمية الدراسة:

تكمن أهمية البحث في محاولة معالجة موضوع الشراكة الأوروبية – الجزائرية، أسبابها و ماهي مراحل التوصل إليها، وآثارها على الجزائر اقتصاديا واجتماعيا، وما توفره من مزايا وسلبيات، و كيفية الاستفادة من الخبرات ونقل المعارف والتكنولوجيا، وما هي آخر التطورات التي وصلت اليها في العشرية الاخيرة (2008-2017).

5- منهج الدراسة:

حتى نتمكن من الإلمام بموضوع البحث، فإنه تم الاعتماد على منهج البحث الوصفي و التحليلي، الوصفي باستخدام وصف دقيق للظواهر الاقتصادية المختلفة (العلاقات الجزائرية الأوربية، اتفاقية الشراكة الأورو- جزائرية)، ومن ثم التحليلي، بتحليلها و تضمينها الدلالات المستخلصة.

أما الأدوات التي استعملناها في دراستنا لهذا الموضوع، فلقد كانت أدوات تحليل الاقتصاد الكلي التي مكنتنا من رصد أهم مؤشرات التباين بين الفترتين(قبل إبرام الاتفاقية وبعد إبرامه ودخوله حيز التطبيق)، ولقد اعتمدنا على الرسوم البيانية وعرض الاحصائيات من اجل زيادة القيمة العلمية للبحث.

المحور المكاني والزماني: بما أننا نتكلم عن شراكة الجزائر مع الاتحاد الأوروبي فإن مكان البحث هو الجزائر، والفترة التي انتهت إليها هذه الدراسة هي سنة2008 إلى سنة 2017 لمعرفة أهم الأحداث التي طرأت على الاقتصاد الوطني فيها في ظل هذه الشراكة.

5- خطة البحث:

من أجل التطرق لمختلف جوانب الدراسة تم تقسيمها إلى فصلين:

يتناول الفصل الأول الانتقال من الشراكة الأورو -متوسطية إلى الشراكة الأورو -جزائرية، من خلال مبحثين، يتناول المبحث الأول المشروع الأورو-متوسطي على اعتبار أن الجزائر جزء منه وفيه بعد التمهيد، (السياسات المتوسطية للاتحاد الأوروبي، مؤتمر برشلونة والمؤتمرات اللاحقة،اتفاقيات الشراكة الأوروبية- المتوسطية) ، أما المبحث الثاني يتناول العلاقات الاقتصادية بين الجزائر والاتحاد الأوربي من مرحلة التعاون إلى مرحلة الشراكة (العلاقات الأورو- جزائرية في إطار التعاون، اتفاقية الشراكة، الجانب الاقتصادي والمالي لاتفاقية الشراكة الاورو- جزائرية)، وخلاصة الفصل.

أما الفصل الثاني فننتقل فيه إلى آثار الشراكة ومنطقة التبادل الحر على الاقتصاد الجزائري، من خلال مبحثين بعد التمهيد ، سنطرح في المبحث الأول نظرة عامة حول الشراكة الاوروبية- الجزائرية، وفيها (خلفية اتفاق الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي، مضمون الاتفاق،أثار الشراكة على الاقتصاد الجزائري بشكل عام)، ثم ننتقل في المبحث الثاني إلى آثار اتفاقية الشراكة الجزائرية الأوروبية على الاقتصاد الجزائري في الفترة 2008-2017،(تقييم اتفاقية الشراكة تشخيص أسباب تطور الخلافات الجزائرية الاوروبية، العراقيل والتطورات الأخيرة في علاقة الشراكة)، خلاصة الفصل، وفي الأخير الخاتمة.

الفصل الأول

أساسيات حول الشراكة

الأورو- متوسطية و الشراكة

الأورو- جزائرية

تمهيـــــد

كانت علاقات التعاون التجاري بين الإتحاد الأوروبي والدول العربية (خصوصا المطلة على البحر الأبيض المتوسط) غير كافية بالنظر إلى ازدياد المطامع والمطامح النفعية بين الطرفين وأصبح لابد من تقوية هذه العلاقات بإيجاد صيغة جديدة للتعاون تتمثل في إبرام اتفاقيات للشراكة الشاملة في شتى المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية وذلك بخلق مناطق للتبادل الحر وإقامة منطقة أمن واستقرار في الحوض المتوسطي، وفي هذا الإطار حدد المجلس الأوروبي في اجتماعاته ما بين عامي 1992 بلشبونة و1994 بآيسن الفرنسية التوجهات الجديدة للسياسة الأوروبية –المتوسطية.

وتجلت أول خطوة في سياسة التوسع التجاري التي انتهجها المجلس الأوروبي من خلال مؤتمر برشلونة الذي عقد بتاريخ 27-28 نوفمبر 1995 بين دول أوروبا والدول المتوسطية وتم فيه الخروج بإعلان يتمثل في إقامة شراكة دائمة تضمن أمن واستقرار المنطقة، واعتبر هذا المؤتمر الأول من نوعه حيث مكن الطرفين من تحديد الإطار المتعدد للشراكة باعتماد مقاربة شاملة تأخذ بعين الإعتبار ضرورة تأمين المنطقة لمواجهة العولمة، كما أنها عملت على تحديد آليات التعاون الإقتصادي والمالي بين الإتحاد الأوروبي ودول جنوب وشرق المتوسط المعمول بها منذ السبعينات.

أما بالنسبة للجزائر فإنه في سنة 1994 تم عقد أول لقاء مع وفد الاتحاد الأوروبي بالجزائر لتبادل وجهات النظر حول المحاور الأساسية للاتفاق، إلا أنه في سنة 1997 ونتيجة لاختلاف وجهات النظر حول كيفية معالجة الملفات الاقتصادية والسياسية إضافة إلى مخلفات الأوضاع الأمنية في الجزائر، تم تجميد هذه المفاوضات لتستأنف من جديد في 19 ديسمبر 2001 حيث تم توقيع الاتفاق المبدئي للمشاركة الأورو–جزائرية وبقي التفاوض متواصلا بين الطرفين إلى أن تم التوقيع رسميًا على اتفاق الشراكة في 24 أفريل 2002 ، ودخل حيز التنفيذ في سبتمبر2005 .

المبحث الأول : المشروع الأورو–متوسطي

بعد اكتمال الوحدة الجمركية لدول الاتحاد الأوروبي سنة 1968 وضعت الدول الأعضاء ضوابط عامة لتنظيم سياستها التجارية الخارجية، بحيث تقوم بالتشاور فيما بينها عند عقد اتفاقيات تجارية مع دول أوربية غير مؤهلة للعضوية، أو مع دول جوار غير أوربية، كتلك الواقعة في حوض المتوسط، وتراعي في تشاوراتها بعض التفضيلات التجارية كأوضاع الدول الأطراف، خاصةً المستعمرات السابقة ، بهدف دمجها مع المجموعة الاقتصادية للاتحاد الأوروبي من خلال تطوير سبل التعاون الاقتصادي والمالي والفني، وقد ارتبطت دول الاتحاد الأوروبي بعلاقات اقتصادية مع مختلف الدول العربية من خلال اتفاقيات عديدة أُعتبرت بالنسبة لدول المتوسط أساسًا لمفاوضات الشراكة اللاحقة، وفي هذا الإطار طلبت جامعة الدول العربية من أعضائها سنة1959 الالتزام بمبادئ اتفاقية الوحدة الاقتصادية لسنة 1957 ، والتي تقضي بعدم منح الدول العربية أية امتيازات لدول السوق الأوربية المشتركة تتعارض مع مصالح الدول العربية[1].

وللحفاظ على سياستها المتوسطية قامت دول الاتحاد الاوروبي بعقد نوعين من الاتفاقيات مع الدول العربية تسمى اتفاقيات الارتباط، أولها اتفاقيات تعاون، وهي نوع خاص من الاتفاقيات تسمح بإعفاء الصادرات الصناعية للدول العربية المتوسطية إلى الجماعة الأوروبية إذا استوفت قواعد المنشأ و قد تجاوزت بعد ذلك الجانب التجاري إلى أوجه تعاون أخرى.
وثانيها اتفاقيات الشراكة وهي تطوير لاتفاقيات التعاون، تقوم على الأخذ مقابل العطاء، بغرض إنشاء "منطقة ازدهار مشتركة" على المدى الطويل أو ما يسمى "منطقة التبادل الحر"، تلك الاتفاقيات التي تم الإمضاء عليها في فالنسيا (اسبانيا) بتاريخ افريل 2002 لا تنحصر على إنشاء منطقة التبادل الحر فحسب بل تشمل كذلك جوانب اقتصادية (فرع تجاري تعاون اقتصادي و مالي ،تدفقات استثمارية) و جوانب سياسية و اجتماعية و ثقافية ضرورية لتنمية مستدامة.

المطلب الأول: السياسات المتوسطية للاتحاد الأوروبي

إن إقامة منطقة تبادل تجاري مزدهر في حوض المتوسط تطلب من المجموعة الأوروبية اتباع سياسات مختلفة قبل تبنيها تسمية الإتحاد الأوروبي[2].

أولا: السياسة المتوسطية الجزئية (1957–1972)

وهي موجهة إلى الدول الأوروبية غير مؤهلة للانضمام للعضوية، أو دول الجوار غير الأوروبية خاصة تلك المطلة على البحر المتوسط، واتخذت صفة الجزئية لأنها سياسة تبنت الرؤية الاقتصادية والتجارية فقط، وتضمنت اتفاقيات إعانة يقدمها بنك الاستثمار الأوروبي، كان أولها مع اليونان في 1962، والثانية مع تركيا 1964، ثم اتفاقية ارتباط مع تونس والمغرب

1– محمد محمود الإمام، الجوانب المؤسسية والإدارية للتكامل العربي، بحوث ودراسات، القاهرة، 1993 ، ص235 .

2– طرافي إلهام، تأهيل القطاع الصناعي الجزائري للاندماج في الاقتصاد العالمي في ظل التحولات الاقتصادية الراهنة، مذكرة ماجستير ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2009 ، ص 62.

لمدة 5 سنوات سنة 1969 جاء فيها منح معاملة تفضيلية لكل صادرات الدولتين إلى المجموعة الأوروبية لكن دون تقديم إعانات كالتي قدمت لليونان وتركيا، وتعتبر هذه الاتفاقية منطلق التعاون العربي– الأوروبي[1].

وقد تمحورت الامتيازات الممنوحة من طرف المجموعة الاقتصادية الأوربية إلى تونس والمغرب حول[2]:

– منح الإعفاء الجمركي للمنتجات الصناعية المصدرة إلى المجموعة الاقتصادية الاوروبية والخاضعة لقاعدة المنشأ،باستثناء المنتجات الصناعية ذات الأصل الزراعي ومصنوعات الفلين؛

– تقرر الاتفاقية أنَّ زيوت النفط الخام القادمة من المغرب أو تونس محرَّرة عند الاستيراد من طرف المجموعة الأوربية ومعفاة من حقوق الجمارك وعلى العكس من ذلك لا تعفى المنتجات النفطية المحرّرة بالقطرين إلاّ في حدود حصة 100,000 طن؛

– بالنسبة للمنتجات الزراعية معفاة من التعريفة الجمركية المشتركة المطبقة في المجموعة، كما تتمتع الحوامض بتخفيض 80%على التعريفة الجمركية، والملاحظ أنّ جل المنتجات المعفاة لم تكن ذات أهمية كبيرة بالنسبة لبنية صادرات المغرب أو تونس وهي (اللحوم، التمور، التوابل، نباتات العطور...).

ثانيا: السياسة المتوسطية الشاملة (1972– 1989)

تركزت أغلب الاتفاقيات العربية الأوروبية المبرمة في عقد الستينات على الطابع التجاري وتعلقت أساسا بالصادرات الزراعية، أما في السبعينات عملت أوروبا على تغيير استراتيجيتها المتوسطية لتتبنى نظاما جديدا يسمى " السياسة المتوسطية الشاملة "، يتعدى الرؤية الجزئية إلى الشمول، ويضم الجوانب التقنية والصناعية والاجتماعية خاصة منها تنظيم الهجرة إلى الدول الأوروبية المعنية بالاتفاقيات، وتم التعامل بهذه السياسة كنتيجة لقمة باريس فس أمتوبر 1972 و شملت كل الدول المطلة مباشرة على البحر الأبيض المتوسط والأردن، مع استثناء تركيا واليونان بسبب نية ضمهما للمجموعة لاحقًا، وعلى هذا الأساس تمَّ إبرام عدَّة اتفاقيات بين الجماعة الأوربية وهذه البلدان بدءًا بمصر ولبنان والأردن في سنة 1972 ، سوريا في 1974، إسرائيل في ماى 1975 ثمّ تونس والمغرب والجزائر في أفريل 1976.

وانحصرت بعض الاختلافات في التخفيضات الممنوحة للمنتوجات الزراعية، حيث شمل القسم الأول من الاتفاقيات مجال التعاون الاقتصادي والمالي والفني بينما تناول القسم الثاني مجالات التعاون التجاري، وحددت التفضيلات التي يمنحها كل طرف للطرف الآخر[3].

1– مروش يوسف، اتفاقية الشراكة الاوورومتوسطية وآثارها المستقبلية على القطاع الصناعي الجزائري، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2011م ص 24.

2– صباح شنايت، الشراكة الأورو– متوسطية. انعكاستها المحتملة على الأقطار العربية– حالة دول المغرب العربي، مذكرة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر2006م ، ص 241.

3– فتح الله وعلو، الاقتصاد العربي والمجموعة الأوربية، دار الحداثة للنشر والتوزيع، الدار البيضاء، المغرب، 1982 ، ص70 .

ثالثا: السياسة المتوسطية المتجددة (1989– 1996)

مع التغير المستمر للأوضاع الدولية وبداية توسع الهيمنة الاقتصادية الأمريكية على أسواق العالم وخاصة بعد إنشاء تكتل "نافتا" والتحول في سياستها من موقف معارض للاتفاقيات التجارية الإقليمية إلى موقف مؤيد أو معارض في هذه الاتفاقيات، و طرحها مشروع الشرق الأوسط لإحلال السلام الذي يأخذ في الاعتبار المصالح الأميركية، بالإضافة إلى إنهاء الحرب الباردة وتوسع الزعامة الأمريكية على عرش العالم بدون منازع، ثارت مخاوف الدول الأوربية في احتمال فقدانها الكثير من المكاسب التي حققتها خلال العقود الماضية وأصبح لزاما على المجموعة الاقتصادية الأوروبية أن تراجع علاقاتها الخارجية المتوسطية بهدف تمتينها والبقاء بصفة الشريك التجاري الأول فيها، حيث أصدرت المفوضية الأوروبية سنة 1990 تقريرا يراعي هذه التحولات سمي " السياسة المتوسطية المجدّدة "، اعتمدتها الجماعة الأوربية بهدف إدخال عمق جديد ضمن برامج تعاونها مع دول جنوب وشرق المتوسط عن طريق دعم الإصلاحات الاقتصادية والهيكلية ودفع عمليات التحديث، ودعم التوجه الانفتاحي فيها، وجاءت هذه السياسة المتوسطية المجدّدة في ظل مجموعة من المبررات أبرزها[1]:

– تفاقم الفوارق الاقتصادية والاجتماعية بين أوربا والبلدان المتوسطية من شأنه أن يُعَرِّض أمن أوربا للخطر، وذلك للقرب الجغرافي وكثافة العلاقات؛

– محاولة تجاوز المنطق التجاري التقليدي، وإدخال محاور جديدة للتعاون مثل البيئة والإصلاحات الاقتصادية إضافة إلى ترقية التعاون الأفقي؛

– القدرة التفاوضية التي أصبحت تتمتع بها أوروبا واتخاذ أسلوب التفاوض الجماعي كمنهج للعمل خاصة وأنه وفي 7 فيفري 1992 وُقِّعت معاهدة ماستريخت بهولندا وتم بمقتضاها تجميع مختلف الهيئات الأوروبية ضمن إطار واحد هو الاتحاد الأوروبي الذي أصبح التسمية الرسمية للمجموعة.

وما ميّز هذه السياسة المتوسطية المجدّدة، زيادة حجم الموارد المالية المخصصة لمساعدة دول المنطقة، من خلال البروتوكول المالي الرابع (1992–1996)، حيث حدّدت اللجنة الأوربية أنّ تمويل المشاريع سيتحدد ما بين بنك الاستثمار الأوربي والمساعدات الأوربية (الهبات) حسب الاتجاهات التالية :

– تخفيض الارتباط والتبعية الغذائية؛

– تنمية القطاع الإنتاجي خاصة الصناعي؛

– حماية البيئة.

[1]– عبد الرحمان روابح، حركة التجارة الدولية في إطار التكامل الاقتصادي في ضوء التغيرات الاقتصادية الحديثة ، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، فرع اقتصاد دولي، بسكرة، 2013/2012 ، ص 79.

الجدول 01.01: مساعدات الإتحاد الأوربي للدول المتوسطية العربية وفق البروتوكول المالي الرابع (الوحدة: مليون إيكو)

البـــلدان	البروتوكول المالي الرابع (1992–1996)		
	القروض	الهبات	المجموع
الجزائر	280	52	332
المغرب	220	218	438
تونس	168	101	269
مصر	280	242	522
سوريا	115	41	156
الأردن	80	44	124
لبنان	45	22	67
المجموع	1188	720	1908
النسب إلى المجموع	% 62.3	%37.7	%100

المصدر: تقرير البنك الأوروبي للاستثمار، بروكسل، 1998.

نلاحظ من خلال الجدول أن المبلغ الاجمالي للبروتوكول المالي الرابع عبارة عن قروض مما يفسّر أن مساهمة المجموعة الأوربية المالية للدول العربية تستند على قروض البنك الأوربي للاستثمار على حساب الهبات والإعانات، وبالتالي يتّضح أنّ فكرة المساهمة المالية في حد ذاتها كانت موجهة أساسًا لتلعب دور الضمانات بالنسبة لهذه الدّول.

إنَّ السياسة المتوسطية المجدّدة لم تحمل في طيّاتها الحلول التي من شأنها أن تقلص الفارق بين شمال وجنوب المتوسط بالرغم من الامتيازات التي منحتها المجموعة الأوربية للدّول العربية مثل:

– الامتيازات التعريفية لبعض المنتوجات الزراعية بقرارالمجلس الأوربي92/1746 في المقابل التزام الدّول المتوسطية منح المجموعة الأوربية معاملة الدولة الأَوْلى بالرعاية؛

– إلغاء القيود الكمية على السلع باستثناء بعض المنتوجات النسيجية والمنتوجات الزراعية؛

– إلغاء الرسوم الجمركية المفروضة على المنتجات الصناعية؛

– إقامة مشاريع ذات طابع بيئي، بالإضافة إلى برامج تعاون لا مركزية، مثل برامج خاصة بالجمعيات المحلية ومعاهد التعليم العالي، وأخرى خاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

إلا أن هذه الامتيازات بقيت حبيسة المنطق التجاري التقليدي، فمثلا تسهيل دخول المنتجات الصناعية والصادرات الفلاحية، تعطل بسبب بنود الصيانة أو الأسعار التفاضلية بالنسبة للمواد الزراعية، وهذا رغم تأكيد الجانب الأوربي بشأن

أهمية الضفة الجنوبية والشرقية للبحرالأبيض المتوسط للحفاظ على الأمن والاستقرار الاقتصادي والسياسي والاجتماعي في هذه المناطق.

وقد أكد ذلك تقرير لجنة بروكسل الخاص بتقييم سياسة أوربا اتجاه الفضاء المتوسطي، والذي تضمن نقدًا للسياسة المتجددة، ومن ثمّ بدأ التفكير في أسس مختلفة أخرى تقوم عليها الشراكة بين دول الإتحاد الأوربي ودول شاطئ جنوب وشرق المتوسط، حيث صادق المجلس الأوربي في دورة انعقاده بمدينة" أسن "الألمانية عام 1994 ، على الأسس التي يجب أن تقوم عليها الشراكة، والتي على ضوئها أقرّ مؤتمر برشلونة 1995 مشروع الشراكة الأورو –متوسطية.

المطلب الثاني: مؤتمر برشلونة والمؤتمرات اللاحقة

لقد مثلت سنة 1994 منعرجًا مهمًا في العلاقات الأوربية المتوسطية ، حيث عرض الاتحاد الأوروبي سياسته الجديدة بشأن تقوية علاقته وإنشاء مشاركة مع دول المتوسط على مؤتمر برشلونة وقد خرج المؤتمر بإعلان حدد فيه الإطار العام للمشاركة الأوربية المتوسطية ، كما نصّ البيان الختامي للمؤتمر على ضرورة عقد مؤتمرات دورية، بين وزراء خارجية دول الإتحاد الأوربي والدّول المتوسطية الشريكة[1].

أولا: مؤتمر برشلونة

يعدّ مؤتمر برشلونة – الذي اقترحته اسبانيا ونظمه الإتحاد الأوربي– في 26 و27 نوفمبر 1995 مرجعا أساسيا لانطلاق الشراكة الأورو متوسطية، حيث اجتمع لأول مرة بمبادرة من الاتحاد الأوروبي وزراء خارجية 15 دولة من المجموعة الأوروبية و 12 دولة من جنوب وشرق المتوسط توج بإعلان برشلونة الذي شدد على تحقيق هدف إقامة فضاء مشترك للسلم والاستقرار وتطوير المبادلات الثقافية والإنسانية بين الشعوب في هذه المنطقة الجغرافية من المتوسط[2].

وتترجمت الشراكة الاورو متوسطية على المستوى الثنائي بتوقيع اتفاقية شراكة بين الاتحاد الأوروبي وكل شريك متوسطي، وقد كانت تونس أول بلد من دول المغرب العربي يوقع عليها في جويلية 1995 ليدخل الاتفاق حيز التنفيذ في 01 مارس 1998 ، متبوعة بالمغرب الذي وقع على الاتفاق في فيفري 1996 ودخل حيز التنفيذ في 01 مارس 2000 ، وكانت الجزائر آخر بلد من الدول المغاربية الثلاث يلتحق باتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي– التوقيع الرسمي كان في 22 افريل 2002 – بعد أربع سنوات من المفاوضات العسيرة[3].

---

[1] – محمد محمود الإمام، الوطن العربي ومشروعات التكامل البديلة، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت، 1997 ، ص575 .

[2] - Voir :Union Européenne – Maghreb,http:// europa.eu-maghreb-25 ans, Date de consultation,13/03/2019,08h44.

[3] – نوري منير ، اثر الشراكة الاورو جزائرية على تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، أعمال الملتقى الدولي حول تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في البلدان العربية يومي 17 –18 افريل 2006، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، ص 1 –2.

والمتتبع لظروف بروز هذا المشروع، يجد أنه جاء نتيجة عدة عوامل أبرزها:

- ✓ جاء مشروع الشراكة نتيجة احتدام المصالح بين الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي في منطقة الشرق الأوسط خصوصا بعد انتهاء حرب الخليج الثانية؛
- ✓ ظهور مشروع الشرق الأوسط الجديد للسلام الذي طرحه رئيس الوزراء الصهيوني شيمون بيريز كبديل عن الجامعة العربية؛
- ✓ العولمة الاقتصادية التي عبرت عنها منظمة التجارة العالمية وسعي الدول الكبرى لخدمة مصالحها؛
- ✓ ظهور المد الاسلامي في التسعينات خصوصا مع الأزمة الجزائرية، إذ باتت أوروبا متخوفة من توسع دائرته؛

ولقد حدد إعلان برشلونة الإطار العام لمشروع المشاركة الأورومتوسطية على ثلاث جوانب وهي الشراكة: السياسية والأمنية– الاقتصادية والمالية– الاجتماعية والثقافية والإنسانية[1].

1– الشراكة السياسية والأمنية: نصت الاتفاقية في هذا الجانب على عدة بنود، أهمها:

- العمل وفق ميثاق الأمم المتحدة والبيان الدولي لحقوق الإنسان؛
- الاعتراف بحق كل دولة في اختيار نظامها السياسي والقضائي؛
- احترام حق الشعب في تقرير المصير؛
- مكافحة مظاهر التعصب واحترام التعددية داخل مجتمعات الدول الأطراف؛
- تسوية المنازعات بالوسائل السلمية والامتناع عن التهديد باستعمال القوة؛
- التعاون من أجل مكافحة الارهاب؛
- منع انتشار الأسلحة النووية والكيماوية والبيولوجية بالانضمام إلى المنظمات الدولية والإقليمية المهتمة بهذه الشؤون.

و يتضح مما سبق أن الشراكة السياسية والأمنية التي وردت في إعلان برشلونة ترمي إلى جعل منطقة البحر المتوسط منطقة استقرار على الصعيد الإقليمي، وخلق بيئة مواتية لازدهار النشاط الاقتصادي.

2– الشراكة الاقتصادية والمالية[2]: تهدف هذه الشراكة إلى تسريع عجلة النمو الاجتماعي والاقتصادي للطرفين وتحسين ظروف الحياة للمجتمع، ولقد حدّد بيان برشلونة طرق تحقيق هذه الأهداف كما يلي:

أ. الإقامة التدريجية لمنطقة تجارة حرّة: ويتم ذلك من خلال اتفاقية أوربية – متوسطية واتفاقيات تجارة حرّة بين شركاء الاتّحاد الأوربي اعتبارا من 2010.

1– عبد الهادي عبد القادر السويفي، التجارة الخارجية، كلية التجارة، جامعة أسيوط، 2008 ، ص284 .

2– مروش يوسف، مرجع سابق، ص 31.

ب. **تنمية التعاون والتبادل الاقتصادي:** وذلك بالاعتماد على المدخرات المحلية والاستثمارات الخارجية المباشرة ، وكذا التعاون في قطاع الصناعة ،والدعم التقني للمشاريع المصغرة.

ج. **التعاون المالي:** منح الإعانات المالية، بالاضافة إلى ما يقدمه بنك الاستثمار من منح وقروض.

3– الشراكة في المجالات الاجتماعية والثقافية والإنسانية

يهتم هذا النوع من الشراكة على التبادل الثقافي وتنمية الموارد البشرية، وتعليم فئة الشباب و الشراكة في التدابير الصحية والمعيشية للسكان، ودعم المؤسسات الديمقراطية، وتوكيد دولة القانون، و التعاون الوثيق في مجالات التصدي للهجرة غير الشرعية ومكافحة المخدرات، وظاهرة الإجرام و الفساد، ومختلف مظاهر العنصرية[1].

إلا أنه وراء هذه الأهداف غايات أخرى، أهمها تكريس وجود دول الاتحاد الأوروبي في منطقة المتوسط كقوة اقتصادية بموازاة التواجد الأمريكي، وفتح سوق أوسع للصادرات الأوربية من سلع وخدمات خاصة بعد قيام منظمة التجارة العالمية وسعيها لتحرير التجارة الدولية وانضمام أغلب دول منطقة البحر المتوسط لعضويتها[2].

ثانيا: المؤتمرات اللاحقة لمؤتمر برشلونة

أورد البيان النهائي لمؤتمر برشلونة نصا حث على ضرورة عقد مؤتمرات دورية تجمع بين وزراء خارجية دول الاتحاد الأوربي والدول المتوسطية الشريكة، تكون بالتناوب بينها،أهمها[3]:

1– مؤتمر فاليتا (مالطا) 1997: تركزت فيه الأعمال على دعم ومتابعة تطوير إقامة منطقة للتبادل الحر بين الشركاء من خلال تدعيم التعاون الإقليمي ودعم الإصلاحات الاقتصادية في الدول المتوسطة وهذا تحت إشراف المفوضية الأوروبية

2– مؤتمر بالارمو(إيطايا) 1998: انعقد بطلب من بريطانيا لدراسة مدى التقدم الذي تحقق في مسار برشلونة، وتركز النقاش بشكل خاص على الالتزام بالشراكة الحقيقية التي تقدم مصالح جميع الأطراف المعنية، وكذا شرح الأسباب الرئيسية لعدم التقدم المسجل في دول مقارنة بأخرى.

3 – مؤتمر شتوتغارت (ألمانيا) 1999: أكد فيه المشاركون على ضرورة ضمان الأمن الشامل والدائم وتدعيمه كإجراء لاغنى عنه لمعالجة التوترات التي تعيشها المنطقة وتحقيق الاستقرار، كما أكد المؤتمر على الأهمية الكبيرة لإنشاء منطقة أورو – متوسطية للتبادل الحر في غضون سنة 2010 و اعتماد الإصلاحات الاقتصادية والاستثمارات خاصة الأجنبية منها قصد إنشاء منطقة للرخاء المشترك وهو الهدف الأساسي من الشراكة.

1– الهادي خالدي، المرآة الكاشفة لصندوق النقد الدولي، دار هومة، الجزائر،1996، ص 84.

2– محمد محمود الإمام، مرجع سابق ، ص 579.

3– صباح الشنايت ، مرجع سابق ، ص 241.

4 – مؤتمر مرسيليا (فرنسا)2000: وفيه أخذت حرب الإبادة التي شنتها إسرائيل ضد انتفاضة الأقصى الشريف حيزا كبيرا من النقاش.

ثم تلت هذه المؤتمرات مؤتمرات أخرى على حسب المستجدات وأوضاع الدول الأعضاء.

المطلب الثالث: اتفاقيات الشراكة الاوروبية المتوسطية

تنفيذًا للسياسة المتوسطية الجديدة للإتحاد الأوربي واسترشادًا بإطار العمل المتعدد الأطراف الذي ينصّ عليه إعلان برشلونة ويهدف إلى توقيع اتفاقيات ثنائية مع كل بلد من بلدان منطقة جنوب المتوسط ،عرض الإتحاد الأوربي على كل الدّول المقترحِ انضمامها لاتفاقيات الشراكة مشروعات متقاربة المضمون لكنها تختلف في التفاصيل، وقد وقّع الإتحاد الأوربي بالفعل اتفاقيات مشاركة كان أولها مع تونس، ورغم النقائض التي عرفتها إلاّ أنه كان هناك تقدم في بعض جوانب الشراكة الأورو– متوسطية أهمها:

أولا/ التوقيع على اتفاقيات الشراكة الأورو– متوسطية

لقد وقعت مجموعة من الاتفاقيات بين الإتحاد الأوربي ودول جنوب المتوسط الشريكة ، وعلى الرغم من التأخر الذي عرفته بسبب إجراءات المصادقة، إلاّ أنّها عبّرت بوضوح عن أهمية الحوار السياسي والثقافي والحرية الاقتصادية.

الجدول 02.01: تواريخ توقيع اتفاقيات الشراكة الأورو – متوسطية

البلدان المتوسطية	تاريخ التوقيع على الاتفاق	دخوله في السريان
الجزائر	2002/04/22	2005/10/01
فلسطين	1997/02/24	1997/07/01
مصر	2001/06/25	2004/06/01
الاردن	1997/11/24	2002/05/01
لبنان	2002/06/17	2003/03/01
المغرب	1996/02/26	2000/03/01
سوريا	اكتوبر 2004	لم تتم المصادقة بعد
تونس	1995/07/17	1998/03/01
ليبيا	ملاحظ	

المصدر: بيان اللجنة الاوروبية

Voir : http://www.deldza-cec.eu.int/fr/uealgerie/Accord d'association.htm,Date de consultation,13/03/2019,12h50.

إن الاتفاقيات التي أبرمتها الدول المتوسطية مع الاتحاد الأوروبي لا تختلف في جوهرها وإن سجلت بعض التباين فذلك يرجع لخصوصيات كل بلد وأهميته ووزنه الاقتصادي والاجتماعي.

ثانيا/ السياسات الجديدة للإتحاد الأوربي (سياسة الجوار)

إنّ سياسة الجوار الأوربية جاءت لسد النقص في الشراكة الأورو– متوسطية في مجال العلاقات الثنائية، وتحمل هذه السياسة في طياتها توجه سياسي ملموس أكثر منه في اتفاقيات الشراكة الثنائية الأورو –متوسطية حيث نشرت اللجنة الأوربية أول تصريح لها يتعلق بسياسة الجوار بعنوان" أوربا توسيع الجوار: إطار جديد للعلاقات مع جيران الشرق والجنوب"، تضمّن هذا التصريح الإعلان أنّه ابتداءً من مايو 2004 سيدخل الإتحاد الأوربي مرحلة جديدة حيث سيصبح عدد سكانه 450 مليون مواطن وناتجه الداخلي الخام يصل إلى 10.000 مليار، كما سيجاور الإتحاد الأوربي الموسع حوالي 385 مليون ساكن، موزعين على روسيا والدول الحديثة الاستقلال ودول جنوب وشرق المتوسط[1].

1– مفهوم سياسة الجوار الأوربي: تقوم سياسة الجوار الأوربي على فكرة بسيطة تمّ تدشينها في قمة المجلس الأوربي، في كوبنهاكن يوليو 2003 ، وفقاً لنص المادة 56 والتي تنص على ضرورة قيام الإتحاد الأوربي بإقامة علاقات ذات امتيازات لتأسيس منطقة تتمتع بالرخاء وحسن الجوار، وتستند إلى قيم الإتحاد الأوربي من خلال عقد وتنفيذ اتفاقيات محددة بين الدول المعنية وتضم سياسة الجوار 25 عضو في الإتحاد الأوربي، والدول المرشحة للانضمام إلى جانب 16من الجيران المباشرين للإتحاد الأوربي من ناحية البر والبحر(الجزائر، أرمينيا، أذربيجان، روسيا البيضاء، مصر جورجيا،إسرائيل، الأردن لبنان، ليبيا،مولدوفيا، المغرب، السلطة الفلسطينية سوريا، تونس، أوكرانيا) إلا أن العلاقات مع روسيا المجاورة تتطور من خلال شراكة إستراتيجية تغطي أربعة" مجالات مشتركة" بدلا من أن تتطور من خلال سياسة الجوار الأوربية[2].

2– أهداف سياسة الجوار الأوربي: تحمل سياسة الجوار الأوربي في طياتها الأهداف التالية:

- دعم إستراتيجية التنمية القومية للدول الشراكة؛
- اندماج الدول الشراكة في الإتحاد الأوربي وفي التركيبة الاجتماعية؛
- دعم آليات اتفاقيات الشراكة الأوربية مع دول العالم؛
- تعزيز الإصلاحات الاقتصادية الموجهة للسوق؛
- خلق منطقة من الازدهار وحسن الجوار ينعم في ظلها الإتحاد بعلاقات تعاونية وسلمية مع جيرانه.

[1]– خليفي عبد النور، الشراكة الاقتصادية الاورو– متوسطية المنجزات والعوائق، مجلة دراسات اقتصادية، مركز البصيرة للبحوث والإستشارات، الجزائر،العدد 15 2010، ص 118.

[2]– مروش يوسف، مرجع سابق، ص 41.

ويتمثل الهدف الأساسي من وراء هذه السياسة في إيجاد حلقة من الأصدقاء حول حدود الإتحاد الأوروبي الموسع فضلاً عن أنّها تمثل عرضا متاحاً لكافة الدول المجاورة غير الراغبة في الانضمام إلى الإتحاد الأوربي، يعني أن أفاق انضمام دول أوربا الشرقية للإتحاد هو المحرك الأساسي، في حين أنّ دول سياسة الجوار ليس لديها أي أمل للانضمام، وبالتالي سيصبح همها الأكبر الظفر ببعض المساعدات.

المبحث الثاني : العلاقات الاقتصادية بين الجزائر والاتحاد الأوربي من مرحلة التعاون إلى مرحلة الشراكة

ارتبطت الجزائر رسميا باتفاق للتعاون الاقتصادي مع المجموعة الأوروبية منذ سنة 1976 ودام هذا الارتباط مدة 20 سنة مدعما ببروتوكولات مالية تتجدد كل خمس سنوات إلى غاية سنة 1995 تاريخ انطلاق مسار برشلونة للشراكة الأورو– متوسطية، حيث تقدمت دول أوروبا بمشروع جديد للعلاقات بينها وبين دول المتوسط ومن بينها الجزائر أخذ شكل "اتفاق مشاركة"، حيث انطلقت المفاوضات الرسمية بين الطرفين الجزائري والأوروبي في مارس 1997، ولكن بسبب إختلاف وجهات النظر حول كيفية معالجة الملفات المهمة تم تجميد هذه المفاوضات لتستأنف من جديد في 19 ديسمبر 2001 وظلت المفاوضات سارية المفعول إلى أن وقعت الجزائر اتفاق شراكة مع الإتحاد الأوروبي في 2002/04/22 ، وبهذا تكون الدولة السابعة عربياً والثالثة مغربياً، التي تبرم هذا النوع من عقد الشراكة والذي دخل حيز التنفيذ سنة 2005[1].

المطلب الأول: العلاقات الأورو– جزائرية في إطار التعاون الشامل

أخذت الجزائر حيزا واسعا في اهتمامات دول الإتحاد الأوروبي لوراثة المرحلة الاستعمارية التي وضعت الاقتصاد الجزائري في ارتباط مباشر مع الاقتصاد الفرنسي – وبالتالي مع الاقتصادات الأوروبية– هذا الارتباط الذي منح الجزائر أفضليات جمركية لصادراتها نحو المجموعة الأوروبية.

لكن بعد نهاية الستينات قررت بعض الدول الأوروبية وخاصة إيطاليا بشكل فردي رفض متابعة منح الأفضليات للموارد الزراعية الجزائرية، مما دفع الجزائر لفتح مفاوضات مع دول الاتحاد الأوروبي انطلاقا من سنة 1972 قصد الوصول إلى اتفاق في إطار السياسة المتوسطية الجديدة للمجموعة الاقتصادية[2].

أولا: الإطار العام لاتفاقية التعاون

1– مضمون اتفاق التعاون

جاء في اتفاقية التعاون بين الجزائر والمجموعة الأوربية أن الهدف منها هو تعزيز التعاون الشامل بين الطرفين المتعاقدين، بغرض الإسهام في التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتقوية العلاقات بينهما، وضمن هذا الاتفاق تلتزم الدول المغاربية (تونس، المغرب، الجزائر) بقاعدة الدولة الأولى بالرعاية دون الالتزام بمبدأ المعاملة بالمثل، كما تلتزم بتطبيق قاعدة المعاملة الوطنية التي تنص عليها المادة 03 من اتفاقيات (GATT)[3] ومن جهة أخرى يسمح لها أن تفرض رسوم جمركية أو رسوماً مماثلة أو فرض قيود إذا ما تطلبتها احتياجات التنمية العامة، وتجيز الاتفاقيات تطبيق ما تتضمنه المادة 06 من اتفاقيات (GATT) بشأن مقاومة الإغراق، والهدف النهائي من كل هذا هو تحرير المبادلات بين الطرفين.

1– فتح الله ولعلو ، مرجع سابق ، ص 99.

2– مروش يوسف، اتفاقية الشراكة الاوروموتوسطية ، مرجع سابق ، ص 44.

3– "الاتفاقية العامة للتعرفة الجمركية والتجارة ، عقدت في تشرين الأول /أكتوبر 1947م، بين عدد من البلدان تستهدف التخفيف من قيود التجارة الدولية و بخاصة القيود الكمية مثل تحديد كمية السلعة المستوردة وهو ما يعرف بنظام الحصص وقد تضمنت خفض الرسوم الجمركية على عدد من السلع".

2– الجانب التجاري في إطار اتفاقية التعاون

أولت اتفاقية التعاون أهمية كبيرة للجانب التجاري، وقد هدف الاتفاق التجاري الموقع بين الجزائر والمجموعة الاوروبية في 1976/04/26 إلى النهوض بالتبادل التجاري بين الجانبين والعمل على تحقيق التوازن في المبادلات التجارية، ويتم تحقيق ذلك من خلال التخفيضات في التعريفة الجمركية لمجموعة من المنتجات بغرض تشجيع الصادرات الجزائرية، ويميز الاتفاق في أحكامه بين المنتجات الصناعية والمنتجات الزراعية على النحو التالي:

بالنسبة للمنتجات الصناعية والمواد الأولية: يسمح الاتفاق بدخول المواد الأولية والمنتجات الصناعية ذات الأصل المغاربي إلى أسواق المجموعة الاقتصادية الأوربية من دون قيود كمية وينطبق ذلك على كل من المنتجات الصناعية الجزائرية ماعدا عدد محدد منها كما جاء في نص المادة 09 من الاتفاق[1] ، وذلك من خلال الإعفاء من الحقوق الجمركية أو الرسوم المماثلة الأخرى.

أما المواد الأولية والتي تمثل أغلب الصادرات الجزائرية فقد كانت تدخل سوق المجموعة الأوربية معفية من كافة الحقوق بموجب نظام التفضيلات المعمم، فكان تأثيرها محدود للغاية لا يغطي سوى (6%– 8%) من الصادرات الاجمالية[2] لأن أغلبية الصادرات الجزائرية مشكلة من البترول والغاز، وهذه الأخيرة تدخل سوق المجموعة الأوربية معفية من مختلف الرسوم الجمركية والحقوق المماثلة.

بالنسبة للمنتجات الزراعية: تضمن الاتفاق تخفيضا للحقوق الجمركية، مثال ذلك تخفيض 80 % من الرسوم الجمركية المفروضة على الخضر والفواكه الجزائرية المصدرة إلى أوروبا، وكذلك تحديد سقف سنوي لدخول بعض المنتجات الزراعية.

3– الجانب التقني والمالي

اتسم اتفاق التعاون بالطابع التجاري المدعم ببروتوكولات مالية متجددة كل خمس سنوات والتي بلغ عددها أربعة بروتوكولات، هدفت إلى تمويل مختلف المشاريع الاقتصادية والاجتماعية المدرجة ضمن التعاون الاقتصادي والتقني، حيث استفادت الجزائر من مبلغ إجمالي قدره 949 مليون إيكو (ECU) خلال الفترة 1978–1996، منها ماهو في شكل إعانة مالية من المجموعة الاقتصادية الأوروبية، ومنها ماهو في شكل قروض ممنوحة من البنك الأوربي للاستثمار بشروط تفصيلية ومعدلات فائدة ميسرة في حدود 1% ومدة تسديد طويلة الأجل تصل إلى 40 سنة.

1– صباح الشنايت ، مرجع سابق ، ص 244.

2– فتح الله ولعلو ، مرجع سابق ، ص 118.

وقد تم تخصيص 60% من إجمالي المبالغ المالية الممنوحة لتمويل المشاريع المتعلقة بالبنيات التحتية، و 11% لتمويل المشاريع الخاصة بقطاع المياه والري، في حين وزعت المبالغ الباقية لتمويل مشاريع اقتصادية واجتماعية أخرى مثل الصناعة والزراعة والتعليم.

ثانيا: تقييم التعاون الاقتصادي والمالي في إطار السياسة المتوسطية الشاملة والمتجددة

1– تقييم التعاون التجاري

ركز اتفاق التعاون المبرم بين الجزائر والمجموعة الأوربية سنة 1976 في جانبه التجاري على الصادرات من أصل زراعي والمنتوجات الصناعية والمواد الأولية، وذلك باستفادتها من النظام التفضيلي الذي سرعان ما تم التخلي عنه بسبب السياسة الفلاحية المشتركة للمجموعة الأوربية بالإضافة إلى القيود التي وضعتها المجموعة الاقتصادية على الواردات الزراعية مثل الأسعار المرجعية التي تحددها المجموعة الأوربية كل سنة للمواد الزراعية ذات الحساسية الكبرى بالنسبة للمنتوجات الأوربية بهدف حمايتها، بالاضافة إلى التوقيتات الزمنية التي وضعتها المجموعة الأوربية والتي من خلالها تمنح تسهيلات جمركية وتجارية للسلع الفلاحية المتوسطية، وهو ما لم يخدم الدول المتوسطية عامة نظراً لتقارب مواسم الإنتاج بينهم وبين الاتحاد والأوربي [1].

هذه القيود السابقة أثرت سلبا على مجمل اقتصاديات الدول المتوسطية وذلك بزيادة العجز في الموازين التجارية ماعدا الجزائر التي تحسن رصيدها التجاري خصوصا في الفترة ما بين (1985–1988) وذلك بسبب سياسة التقليل من الواردات التي انتهجتها السلطات آنذاك لقلة الموارد المالية الناتجة عن قلة المداخيل من الصادرات الهيدروكربونية ولانخفاض أسعار البترول في منتصف الثمانينات، لأن المنتجات الطاقوية تمثل حصة الأسد في هيكل الصادرات الجزائرية إلى أوربا، وهو ما يعني أن الجزائر بلد أحادي التصدير، وهذا يدل على هشاشة تأثير الاتفاقية المنعقدة بين الجزائر والمجموعة الاقتصادية الأوربية، في جانبها المتعلق بالقطاع الفلاحي وهو الجانب الأساسي، لضعف القطاع الزراعي الجزائري الذي لن يستطيع حتى ضمان احتياجات السوق المحلية من مختلف المنتجات الزراعية[2].

2– تقييم التعاون المالي والتقني

إن المتمعن في البروتوكولات المالية الأربعة المدعمة للتعاون المالي الأوروبي الجزائري يلاحظ أن معظم المساهمة الأوربية تستند على قروض البنك الأوربي للاستثمار على حساب جانب الهبات و الإعلانات، مما زاد من مشكل المديونية، وهذا ما يوضحه الجدول التالي:

[1]– مروش يوسف، مرجع سابق، ص 48.

[2]– قليش عبد الله، أثر الشراكة الأورو جزائرية على تنافسية الاقتصاد الجزائري، مجلة علوم إنسانية (إلكترونية)، العدد جويلية29، 2006 ، ص 240.

الجدول 03.01: مساعدات الاتحاد الأوربي للجزائر وفقاً للبروتوكولات الأربعة للفترة (1978–1996)

البروتوكول	المبالغ المخصصة	المدفوعات	نسبة المدفوعات إلى إجمالي المخصصات
البروتوكول الاول 1978– 1981	114	97	%83
البروتوكول الثاني 1981– 1986	151	92	%65
البروتوكول الثالث 1986– 1991	239	38	%16
البروتوكول الرابع 1991– 1996	350	35	%10

المصدر: اللجنة الأوروبية

Voir : http://www.deldza-cec.eu.int/fr/uealgerie/Accord d'association.htm,Date de consultation,13/03/2019,14h50.

من خلال الجدول نلاحظ إنخفاظا متتاليا في نسب ما تم تخصيصه للجزائر خلال البروتوكولات الأربعة وذلك راجع لانخفاض في عملية تسديد القروض الممنوحة من قبل البنك الأوربي للاستثمار، حيث لم تبلغ نسبة التسديد الفعلية خلال هذه الفترة سوى 40 % من إجمالي هذه القروض.

ويعود سبب ضعف نسبة التسديد وعدم كفاية هذه المساعدات إلى مجموعة من العوامل منها:

– البيروقراطية في تسيير الإجراءات الإدارية الخاصة بالمساعدات على مستوى المجموعة الأوربية إضافة إلى نقص التأطير لدى موظفي المجلس الأوربي.

– تباطؤ الجزائر في تنفيذ المشاريع حسب الرزنامة الزمنية المحددة، وعدم الالتزام ببعض الشروط المرتبطة بمنح المساعدات كشرط إبرام عقود شراء سلع معينة.

– انظمام دول أوربا الجنوبية (اسبانيا، اليونان، البرتغال) ودول أوربا الشرقية(بعد تفكك المعسكر الاشتراكي) للمجموعة و منحها مساعدات مباشرة.

بهذا أكدت اتفاقية التعاون المبرمة بين المجموعة الاقتصادية الأوربية والجزائر ضعف الدور الأوربي في مساعدة الجزائر على تأهيل اقتصادها، لأنها لم تؤدي إلى نتائج ملحوظة في الاقتصاد الجزائري، كما أن أغلب اقتصاديات الدول المتوسطية عرفت تراجعا في ميزان مدفوعاتها، وتدهور في الأوضاع الاجتماعية وظهور مشاكل على مختلف الأصعدة، جعلت من المجموعة الأوربية تحاول احتواء هذه المشاكل وتطرح مفهوما جديدا تبني عليه العلاقات بين الطرفين، وهذا ما جاء في المعالم الأساسية لندوة برشلونة 1995.

المطلب الثاني: اتفاقية الشراكة الاوروبية الجزائرية

تبنى الاتحاد الأوربي مفهوما جديدا في علاقته مع الدول المتوسطية، حيث حلّ مفهوم الشراكة بدلا عن مفهوم التعاون، وتُعدّ الجزائر آخر الدول المغاربية الموقعة على اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي بعد مفاوضات طويلة اتسمت بالفتور أحيانا وبالانقطاع أحيانا أخرى، لتنتهي بالتوقيع الفعلي على الاتفاقية يوم 2002/04/22، بمدينة فالونسيا الاسبانية، والتي دخلت حيز التنفيذ ابتداءً من الفاتح سبتمبر2005[1].

أولا: مسار المفاوضات الأورو–جزائرية لعقد اتفاق الشراكة: تميزت المفاوضات الأورو– جزائرية بثلاث مراحل[2]:

1– المرحلة الأولى: بداية المفاوضات 1994–1997

تحركت دول أوربا تجاه دول المغرب العربي عارضة إبرام اتفاقيات شراكة بهدف قطع الطريق أمام الولايات المتحدة الأمريكية التي طرحت آنذاك المشروع الشرق أوسطي، وفي سنة 1994 عقدت الجزائر أول لقاء مع وفد الاتحاد الأوربي بالجزائر لتبادل وجهات النظر حول المحاور الأساسية لمستقبل المفاوضات والمنهجية الواجب إتباعها في ذلك، وهو الأمر الذي أدى إلى تكوين ست ورشات تعالج القضايا التالية :الزراعة والصناعة والخدمات والتعاون الاقتصادي والمالي والتعاون الاجتماعي والثقافي، وخلال هذه الفترة جاء إعلان برشلونة حيث لعبت الجزائر دورا هاما في المناقشات التحضيرية لهذا المؤتمر رغم العزلة السياسية التي كانت تعاني منها بسبب الأزمة الداخلية، وفي مطلع سنة 1997 توقفت أعمال الورشات السابقة نتيجة اختلاف وجهات النظر في كيفية معالجة الملفات الاقتصادية.

2– المرحلة الثانية: عودة المفاوضات 1997–2001

في مارس 1997 ببروكسل عادت المفاوضات بين الطرفين الأوروبي والجزائري على شكل جولات حتى شهر ماي من نفس السنة لكن دون أن تسفر عن نتائج تذكر، وتوقفت للمرة الثانية لمدة 3 سنوات، ذلك لأن الاتحاد الأوروبي لم يوافق على مبدأ خصوصية اقتصاد الجزائر ولا على بنية تجارتها الخارجية والتي تعتمد أكثر على المحروقات.

وبتاريخ 17 أفريل 2000 استأنفت مفاوضات بتحفيز من الطرف الجزائري، وتميزت المفاوضات بسرعة انعقادها حيث تم عقد 14 جولة مفاوضات إلى غاية انتهائها في05 ديسمبر 2001.

3– المرحلة الثالثة: نهاية المفاوضات وإبرام عقد الشراكة

بعد استكمال جولات التفاوض والتي بلغت 17 جولة، تم تنازل الجزائر على مبدأ خصوصية الاقتصاد، فيما قبل الطرف الأوربي إدراج مسألتي حرية تنقل الأشخاص ومكافحة الإرهاب ضمن إطار المفاوضات، وبالتالي تم التوقيع بالأحرف الأولى على اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوربي يوم 19 ديسمبر 2001 بمقر اللجنة الأوربية ببروكسل، والتوقيع الرسمي عليه في

[1]– صباح شنايت، مرجع سابق، ص 42.

[2]– هاني حبيب، الشراكة الأورو –متوسطية مالها وما عليها، دار الفكر، سوريا،2003 ، ص 48.

22أفريل 2002بمدينة فالنسيا الاسبانية من طرف عبد العزيز بلخادم وزير الخارجية الجزائري آنذاك وChris Patten وأيضا وزراء خارجية الاتحاد الأوربي، بحضور رئيس الجمهورية عبد العزيز بوتفليقة، على هامش الندوة الخاصة لوزراء خارجية الدول المتوسطية، وقد قامت الحكومة الجزائرية تحسبا لدخول هذا الاتفاق حيز التنفيذ تنصيب لجنة وزارية دائمة لمتابعة حسن تطبيق الاتفاق وكذا دعم إجراءات الرقابة التنافسية وجمع المعلومات الإحصائية، وقبل دخول الاتفاق حيز التنفيذ في 1سبتمبر 2005 ، تمت المصادقة عليه من طرف البرلمان الأوربي كما تمت المصادقة عليه من طرف المجلس الشعبي الوطني الجزائري بتاريخ 14 مارس2005.

ثانيا: دوافع الشراكة الجزائرية الأوروبية

✓ **بالنسبة للجزائر**

– تأهيل الإقتصاد الجزائري ودخول السوق العالمية من أوسع أبوابها على اعتبار أن الاتحاد الأوروربي إحدى القوى المحركة للتنمية الاقتصادية؛

– تدفق رؤوس الأموال من أجل تمويل المشاريع عن طريق المساعدات والقروض، و كذا جلب العملة الصعبة للبلاد خاصة وأن بنك الاستثمار الأوروبي له الدور الفعال في ذلك؛

– مواجهة المنافسة الخارجية، بالإضافة إلى سعي الجزائر للانظمام إلى المنظمة العالمية للتجارة؛

– الاستفادة من الإعفاءات الجمركية على المواد الأولية التي تدخل كمكون أساسي في الصناعات الوطنية؛

– التعاون في المجال الأمني وتبادل المعلومات لتخطي الظروف الأمنية الصعبة التي تعاني منها؛

– مواكبة التكنولوجيا الحديثة التي تدعم الاستثمارات الثقيلة، وسد ثغرة قلة التحكم التكنولوجي بتوفير الخبرات اللازمة وبالتالي تنويع الاقتصاد الجزائري الذي ظل لمدة طويلة في حالة تبعية مطلقة للبترول؛

– محاولة الجزائر الحفاظ على الاتحاد الأوروبي كشريكها التقليدي الاول، خصوصا أن صادرات الجزائر إلى الاتحاد الأوروبي سنة 2005 بلغت نسبة 55% وهي نفس النسبة التي بلغتها واردات الاتحاد الأوروبي إلى الجزائر حسب احصائيات المركز الوطني للإعلام والإحصائيات– الجمارك الجزائرية سنة 2008[1].

✓ **بالنسبة لأوروبا**

– اقتحام أسواق جديدة، بحكم إنتاجها الضخم وضيق سعة أسواقها، وكذا قدرتها التنافسية على المستوى العالمي، ومن جهة أخرى إن معظم البلدان الشريكة وخاصة العربية لم تصل إلى تغطية الحاجات الملحة والضرورية لشعوبها من غذاء وملبس وصحة؛

[1]– براق محمد– عبيلة محمد، دفع الصادرات الجزائرية خارج المحروقات باستخدام مقاربة التسويق الدولي، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة حسيبة بن بوعلي العدد 04، الشلف، 2006، ص153 .

– التخفيف من المد الأمريكي الذي يتجه نحو القارة الإفريقية، وخاصة شمال إفريقيا؛

– فتح منطقة ازدهار وحسن الجوار ينعم في ظلها الاتحاد الأوربي بعلاقات تعاونية وسليمة مع جيرانه؛

– حل مشكلة الهجرة المتزايدة إلى البلدان الاوربية، حيث أن عدد السكان في الدول في الدول المتوسطية في ارتفاع وبالتالي فإن هذا التزايد السكاني سوف يؤدي إلى تزايد موجات الهجرة إلى دول الاتحاد الأوربي، خاصة من الجزائر وتونس والمغرب لقرب موقعها الجغرافي المقابل لدول القارة الأوربية وإلمام الكثير منهم باللغة الفرنسية ، وترى المجموعة الأوربية أنه لابد من احتواء هذا التزايد عن طريق تبني سياسات سكانية محكمة، بفتح فرص العمل لإبقاء المهاجرين في بلدانهم؛

– احتواء العنف الذي ينتشر في بعض البلاد المتوسطية عن طريق خطة لمحاربة الإرهاب، وذلك وفق نظرة الاتحاد الأوربي إلى أن أمن أوربا من أمن البحر الأبيض المتوسط، خاصة أن الجزائر عرفت اضطرابات أمنية خلال فترة التسعينيات[1].

المطلب الثالث: الجانب الاقتصادي والمالي لاتفاقية الشراكة الجزائرية الأوروبية

شملت اتفاقية الشراكة الموقعة بين الجزائر والإتحاد الأوربي 110 مادة وزعت على ثلاث جوانب أساسية : الجانب السياسي و الأمني، ثم الجانب الاقتصادي والمالي ليليه الجانب الاجتماعي والإنساني، وسنتناول في هذا الجزء الجانب الاقتصادي والمالي لما له من أثار كبيرة على حركة الاقتصاد[2].

أولا/ إقامة منطقة تبادل حر بين الجزائر والاتحاد الأوروبي

نصت اتفاقية الشراكة بين الجزائر والإتحاد الأوربي في مادتها السادسة على إنشاء منطقة للتبادل الحر بشكل تدريجي بين الطرفين، وحددت مدة 12 سنة للتفكك الجمركي، من2005 إلى غاية 2017 ، يضاف إليها سنتا إعفاء بعد دخول الاتفاق حيز التنفيذ بالنسبة للمواد الصناعية فقط وهذا من خلال تنفيذ رزنامة اتفق عليها الطرفين حيث يكون التفكيك الجمركي للمنتجات الصناعية على أساس ثلاث قوائم وعلى ثلاث مراحل.

أبعاد عملية إقامة منطقة تجارة حرة: يثير إنشاء منطقة تجارة حرة أربعة قضايا :

– الأولى الاتفاق على مسميات السلع وهي قضية التصنيف، إذ يكون هناك اتفاق على توحيد قواعد تصنيف السلع التي تشمل طبيعة المواد الداخلة فيها، ودرجة تصنيعها، ومجالات استخدامها، مع التمييز بين ما يعتبر ضروريا وما ليس كذلك وذلك باستخدام معيار للتصنيف؛

– والثانية تحديد السلع التي يشملها الإعفاء، وهي قضية المنشأ، فتحرير التبادل التجاري لا يعني أن تزال الرسوم والعوائق أمام جميع المبادلات، نظرا لأن بعض المنتجات التي تصدرها دولة إلى شركائها في المنطقة هي إعادة تصدير لمنتجات دول أخرى من خارجها، مما يؤدي إلى انحراف مسار التجارة.

[1] – ضياء مجيد الموسوي، العولمة واقتصاديات السوق الحرة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، الطبعة الثانية، 2005 ، ص 169

[2] – محمد محمود الامام، الجوانب المؤسسية والإدارية للتكامل العربي، بحوث ودراسات، مرجع سابق،ص ص 66 –67

غير أن المشكلة تنشأ عندما تتضمن المنتجات المصدرة من دولة عضو إلى شريكة لها بعض المستلزمات المستوردة من دولة غير عضو، من هنا جاءت قاعدة التأكد من منشأ السلعة، حيث لا تعفى سلعة من الرسوم عند التبادل داخل التجمع إلا إذا صدرت لها شهادة منشأ تفيد أنها تستوفي الشروط المتفق عليها لإثبات إنها من إنتاج تم داخل الدول الأعضاء.

– والثالثة تحديد النمط الذي يتم وفقا له الإعفاء، وهي قضية التدرج الزمني، إذ يؤدي إلغاء الرسوم البينية إلى احتمال تعرض الكثير من الصناعات القائمة في كل من دول المنطقة إلى منافسة مفاجئة ولذلك يجرى عادة الاتفاق على أن تخفض الرسوم بصورة تدريجية على مدى فترة زمنية تستغرق عدة سنوات، وجاء في اتفاقية الشراكة الأورو –جزائرية أن الفترة تقدر ب 12 سنة، مما يسمح للأنشطة الاقتصادية التي تتأثر بهذا التخفيض بتوفيق أوضاعها وفقا للتغيرات التي تحدثها المنطقة الحرة، كما يتيح فرصة تدبر الشؤون المالية ومواجهة ما تتعرض له الإيرادات العامة من نقص نتيجة تخفيض الرسوم على وارداتها من شركاتها؛

– و أما الرابعة فهي توزيع المنافع نتيجة تفاوت أثار المنطقة، إذ أن خلق التجارة في منتج معين وتصديره إلى باقي الأعضاء قد يعني تعرض صناعات كانت قائمة قبل إنشاء المنطقة في بعض الدول الأعضاء إلى منافسة تحد من نشاطها، وتعرض اقتصاداتها إلى انكماش في الإنتاج وزيادة في البطالة، مما قد يدفع هذه الدول إلى الانسحاب من المنطقة، وهذا الأمر مهم بالنسبة للجزائر لأن سوقها محدود، حيث تأمل من وراء التكامل أن تقيم صناعات كبيرة الحجم اعتمادا على اتساع السوق الأوربية أمامها.

لقد تضمن الباب الثاني من الاتفاقية مسألة حرية التنقل الحر للسلع، وهذا بتبيان إجراءات حرية تنقل السلع سواء الصناعية أو الزراعية، مع تحديد كيفيات تنظيم الإجراءات المتعلقة بإنشاء منطقة التبادل التجاري الحر[1].

ثانيا/ التعاون المالي وفق اتفاقية الشراكة الأورو– جزائرية

يعتبر برنامج (MEDA) الوسيلة الأساسية لتقوية اتفاقية الشراكة وتحقيق الأهداف المنصوص عليها في إعلان برشلونة، وذلك من خلال برمجة مساعدات مالية بالإضافة إلى قروض ممنوحة من طرف البنك الأوربي للاستثمار ، وخصص الاتحاد الأوربي للجزائر في إطار هذا البرنامج للفترة (1995–2006) غلاف مالي قدر ب 150.2 مليون أورو، يتم تقديمه على مرحلتين (MEDA I)و(MEDA II)[2].

[1]– محمد محمود الإمام، مرجع سابق، ص 68

[2]– شريط عابد، دراسة تحليلية لواقع وآفاق الشراكة الاقتصادية الأورو– متوسطية– حالة دول المغرب العربي، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير،جامعة الجزائر، 2004، ص 180.

1– التعاون المالي وفق برنامج (MEDA I) للفترة 1995–1999

استفادت الجزائر من خلال هذا البرنامج ما مقداره 164 مليون أورو، حددها الاتحاد الأوربي لدعم ثلاث محاور أساسية:

– **دعم التحويل الاقتصادي:** من خلال تحسين نسب الفوائد للقروض الممنوحة من قبل البنك الأوربي للاستثمار قصد تمويل مشاريع محاربة التلوث الصناعي؛

– **دعم قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:** بدعم إعادة الهيكلة الصناعية و تسهيل التعديل الهيكلي، وكذا دعم تحديث وتطور القطاع المالي؛

– **تعزيز التعاون الاقتصادي والاجتماعي:** وذلك بدعم المنظمات الغير حكومية.

2– التعاون المالي وفق برنامج (MEDA II) للفترة 2000–2006

ويهدف إلى تحضير الاقتصاد الوطني لدخول اتفاقية الشراكة الأورو–الجزائرية حيز التنفيذ وذلك بضمان أفضل السبل لتنفيذها، حيث بلغ الغلاف المالي المخصص للجزائر 340 مليون أورو وهو مبلغ مرتفع مقارنة 164 مليون أورو للفترة السابقة، وجاء هذا البرنامج لتمويل المشاريع والنشاطات التالية[1]:

– دعم قطاع البريد والمواصلات؛

– دعم الصحافة وقطاع الإعلام في الجزائر؛

– دعم وتحديث سلك الشرطة، ومنها شرطة الحدود؛

– دعم المؤسسات المصغرة في إطار الصناديق الاجتماعية؛

– دعم إصلاح قطاع التكوين المهني؛

– دعم برامج التنمية المحلية بوسط وشرق البلاد، وأيضا دعم برامج تطوير المناطق الريفية؛

– دعم برنامج تحديث القطاع الإداري في الجزائر؛

– دعم برامج إعادة إعمار المناطق المتضررة من الإرهاب في 6 ولايات من الشمال الغربي للبلاد؛

– دعم برامج تطوير القطاع التربوي، وكذا تطوير قطاع العدالة؛

– دعم برنامج معالجة النفايات الصلبة الحضرية، وتطوير برامج قطاع المياه؛

– دعم المنظمات غير الحكومية وتحديثها؛

– دعم برنامج قطاع المواصلات؛

– دعم برامج تأهيل الاقتصاد؛

[1]– طرافي إلهام، تأهيل القطاع الصناعي الجزائري للاندماج في الاقتصاد العالمي في ظل التحولات الاقتصادية الراهنة، مرجع سابق ص 76 .

– دعم برامج تطبيق اتفاقيات الشراكة؛

– دعم برامج تسهيلات القطاع التجاري.

إضافة إلى أن الجزائر استفادت أيضا من القروض الممنوحة من قبل البنك الأوربي للاستثمار، حيث قدر إجمالي القروض المتحصل عليها خلال الفترة 1996-2002 ب 746.4مليون أورو من بين 6471.6 مليون أورو المخصصة للشركاءالمتوسطيين(باستثناء تركيا وإلكيان الصهيوني) مع التذكير بأن نسبة تسديد هذه القروض قدرت خلال الفترة المذكورة ب % 47 أي أن الجزائر تحصلت فعليا على 350.808 مليون أورو، ويرجع سبب ضعف نسبة التسديد إلى التأخر في إنجاز المشاريع الممولة بواسطة هذه القروض وفق ما تم الاتفاق عليه.

خلاصة الفصل

اختلفت الجزائر عن باقي الدول المتوسطية عامة ودول المغرب العربي خاصة ولم توقع أي اتفاقية مع المجموعة الأوروبية خلال فترة الستينيات ، واستمرت في الحصول على أفضليات جمركية لصادراتها نحو المجموعة، لكن بعد الستينيات قررت بعض الدول الأوروبية وخاصة إيطاليا رفض متابعة منح الأفضليات للموارد الزراعية الجزائرية، مما الجزائر إلى التوقيع على اتفاقية التعاون سنة 1976، وقد تضمنت هذه الأخيرة مجموعة من الاتفاقيات الخاصة بالتبادل التجاري، والتعاون الاقتصادي والتقني والمالي، كما أن كل المعطيات أكدت أن اتفاقية التعاون المبرمة بين المجموعة الاقتصادية الأوروبية والجزائر لم تؤدّ إلى إحداث أي تغيرت مفيدة في الاقتصاد الجزائري، وأن أغلب اقتصاديات الدول المتوسطية عرفت تراجعًا وعجزا في ميزان مدفوعاتها، وتدهورا في الأوضاع الاجتماعية و التنموية، مما جعل الاتحاد الأوروبي يطرح مفهوما جديدا للعلاقات أطلق عليه اتفاقية الشراكة.

وبعد جولات كثيرة و طويلة بلغت 17 جولة، وقعت الجزائر اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي في سبتمبر 2005 وهذا التوقيع أملته إلى جانب مكانة الاتحاد الأوروبي كشريك تجارى أول مجموعة من الدوافع الأخرى، وتتكون الاتفاقية من ثلاث جوانب أساسية: السياسي، الأمني الاقتصادي والمالي، كما أن الجانب الأخير يتكون من مجموعة من المحاور هي إقامة منطقة للتجار الحرة وتحديد السلع ، وقواعد المنشأ كإجراءات للوقائية وتحرير التجارة في الخدمات من خلال توزيع المنافع والمساعدات المالية....، ولا تختلف اتفاقية الشراكة الجزائرية الأوروبية في جوهرها عن نظيرتها في بعض الدول العربية.

الفصل الثاني

آثار الشراكة الأورو -جزائرية

ومنطقة التبادل الحر على

اقتصاد الجزائر

تمهيـــــد

أدت التعديلات الهيكلية والتطلعات الاقتصادية والتجارية الموازية لتسارع الأحداث الدولية إلى تخلي الدول المتقدمة عن سياسة المبادلات الثنائية لصالح المبادلات الدولية المتعددة الأطراف، حيث يسعى كل طرف إلى تحقيق المزيد من التقدم و الرفاهية الاقتصاديين.

و يشكل الاتحاد الأوروبي أحد أهم النماذج على المستوى العالمي، فهو بالإضافة إلى كونه يربط الدول الأوروبية الأعضاء بروابط متينة في مجال التجارة، الاستثمار والأمور النقدية والمالية ما لبث أن وسع شراكته مع دول أخرى من خارج الإقليم في كل من إفريقيا، آسيا وأمريكا، وتشكل بلدان البحر الأبيض المتوسط إحدى أهم نماذج الشراكة بين الاتحاد الاوروبي والدول من خارج الإقليم، لما تشكله من بعد تاريخي، جغرافي، اقتصادي ومالي مهم للدول الأوروبية.

وتعتبر الجزائر من الدول المتوسطية الموقعة على هذا الاتفاق الذي من شأنه أن يؤثر تأثيرا مباشرا على اقتصادها وهذا ما سنحاول طرحه في هذا الفصل من خلال مبحثين:

- المبحث الأول : نظرة عامة لاتفاق الشراكة الأوروبية- الجزائرية.
- المبحث الثاني: آثار اتفاق الشراكة الجزائرية- الاوروبية على الاقتصاد الجزائري في الفترة 2008-2017

المبحث الأول : نظرة عامة لاتفاق الشراكة الأوروبية– الجزائرية

إن اتفاق الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي لا يبتعد في جوهره عن الاختيار الليبيرالي السائد في العلاقات الاقتصادية والتجارية الدولية، وقد ذكرنا سابقا أن تحرير التبادل التجاري بين الطرفين يعود إلى اتفاق 1976 في إطار السياسة المتوسطية الشاملة عن طريق منح امتيازات تفضيلية، غير أنه وبعد ظهور المنظمة العالمية للتجارة (OMC) لم يعد بالإمكان منح تلك الإمتيازات التفضيلية إلا عبر نهج تجاري واحد وهو منطقة التبادل الحر والتي تعد أهم محور في موضوع الشراكة[1].

والجزائر التي تأخرت في الإلتحاق التغيرات كان لزاما عليها أن تضع إستراتيجيات وتوفر عوامل للإنظمام إلى هذا الإقتصاد العالمي الذي أصبحت تسيره المنافسة الكبيرة، والتطور التكنولوجي المذهل، و قد بذلت مجهودات كبيرة لتهيئة المناخ الإستثماري في الجزائر بهدف جلب الإستثمارات الأجنبية وتحقيق أكبر قدر من مشاريع الشراكة الأجنبية، فالشراكة بالنسبة للمؤسسات الجزائرية أصبحت في الوقت الراهن ضرورة حتمية لابد منها ، لذا كان لزاما عليها أن تستغل كل الفرص التي يمكن أن تتاح لها وتعمل قدر الإمكان على تجنب المخاطر المحدقة بها، ورفع مؤسساتها إلى مستوى المنافسة الدولية بالإضافة إلى الإصلاحات المالية والإدارية التي تتماشى و متطلبات الشراكة مع الدول الأوروبية.

بعد أن عبرت الجزائر عن نيتها في التوقيع على إتفاق الشراكة مع الإتحاد الأوروبي ، أمضى هذا الأخير بروتوكولات إتفاق مع الجزائر لتكتمل جولات المفاوضات بالتوقيع بالأحرف الأولى على إتفاق الشراكة يوم 19 ديسمبر 2001 ، ثم التوقيع الفعلي في 2002/04/22، بمدينة فالونسيا الاسبانية ، لتدخل حيز التطبيق في 2005.

المطلب الأول: خلفية اتفاق الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي

أولا/ العوامل الحاثة على إقامة اتفاق الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي

تعرفنا سابقا إلى أن الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي اندرجت في الأساس ضمن إعلان برشلونة لسنة 1995 هذا الاتحاد الأوروبي الذي يعد أهم المتعاملين التجاريين مع دول جنوب وشرق المتوسط بنسبة 52% ، والذي يسعى إلى توسيع أسواقه ومنافسة التكتلات الإقليمية الأخرى، بينما لا تمثل التجارة البينية المتوسطية سوى 5%[2].

والجزائر لا تشذ عن هذه القاعدة استيرادا وتصديرا، ويعود ذلك لقربها الجغرافي من أوروبا من جهة ، ولكونها مستعمرة فرنسية سابقة من جهة أخرى، وما يترتب عن ذلك من وجود لوبي في الجزائر يسعى جاهدا للإبقاء على العلاقات

1– بلقاسم زايري– دربال عبد القادر، تأثير منطقة التبادل الأورو – متوسطية على أداء وتأهيل القطاع الصناعي في الجزائر، بحوث إقتصادية عربية، العدد 27 2002، ص 39.

2– نوري منير ، مرجع سابق، ص 20.

.

المتميزة بين الجزائر وفرنسا وورائها أوروبا كلها من أجل ضمان نفوذا اقتصاديا و سياسيا و ثقافيا كبيرا ليس فقط في الجزائر ولكن في المغرب العربي و إفريقيا.

و بالنسبة للجزائر فإن المشاكل الاقتصادية العويصة التي تتخبط فيها من مديونية خارجية ثقيلة، وتفشي البطالة وجمود الجهاز الإنتاجي وعدم كفاية معدل نموها وتأخرها عن الركب مقارنة بجيرانها سواء من ناحية التنظيم أو التسيير أو التكنولوجية المستخدمة وعدم كفاية مصادر التمويل وضعف الاستثمار في مختلف الميادين، كلها كانت وراء رغبتها في توقيع اتفاق الشراكة مع الاتحاد الاوروبي[1].

ثانيا/ أهداف الشراكة الجزائرية – الأوروبية:

هنالك العديد من الدوافع والأهداف التي تمحورت المفاوضات حولها لتجسيد الشراكة بين الجزائر والإتحاد الأوروبي[2].

1- الأهداف بالنسبة للجزائر

- طموح الجزائر في التوصل إلى شروط تجارية أفضل مع الإتحاد الأوروبي من أجل تنمية صادراتها والدخول إلى أسواق دول الإتحاد أوروبي، عن طريق إلغاء العوائق الغير تعريفية، وتخفيض الرسوم الجمركية والتخفيف من وطأة التشدد الأوروبي فيما يخص المعايير والمواصفات التقنية الواجب توفرها للدخول إلى السوق الأوروبية؛
- دخول الجزائر في اتفاقية الشراكة يساعدها على تعزيز موقعها ضمن المجموعة المتوسطية ويمكنها من دعم برنامج الإصلاح الاقتصادي، و الاستفادة من المساعدات المالية التي تمنحها أطراف الشراكة؛
- يمكن أن يشكل اتفاق الشراكة للجزائر عامل جذب للاستثمارات الأوروبية المباشرة، وزيادة معدل النمو الاقتصادي؛
- يمكن أن يساهم اتفاق الشراكة في إضفاء نوع من المصداقية للسياسات الاقتصادية في الجزائر، لتوظيفها إقليميا ودوليا خاصة في دعم موقف الجزائر في مفاوضات الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة؛
- يعتبر الإتحاد الأوروبي الشريك التجاري الأول للجزائر، حيث أن ثلثي المبادلات التجارية للجزائر تتم مع دوله، ولذلك يشكل اتفاق الشراكة إطارا مهما لتحسين هيكل المبادلات التجارية الجزائرية وتحسين كفاءة قطاع الإنتاج.

1- أميمة الصديق، الشراكة الأورومتوسطية وأثرها على الاقتصاد الجزائري، مقال منشور بتاريخ 2009/06/11

Voir : http://www.startimes.com, Date de consultation,08/05/2019,10h45

2- ولد بومعزة صونيا ، دراسة تقييمية للشراكة الاقتصادية الجزائرية – الأوروبية وانعكاساتها على الاقتصاد الجزائري (2005 إلى 2014)، مقال نشر في مجلة جيل الدراسات السياسية والعلاقات الدولية، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر3 العدد 15،ص 31.

2- الأهداف بالنسبة للإتحاد الأوروبي:

لقد ترجم إعلان برشلونة في العام 1995 أطروحات الإقليمية الجديدة من منظور الإتحاد الأوروبي، و التي تهدف إلى الجمع بين جنوب وشرق المتوسط النامية ودول الإتحاد الأوروبي الصناعية في تجمع اقتصادي عبر ما يسمى بالشراكة الأوروبية المتوسطية، و ذلك من منطلق أن هذه الأخيرة تعمل على الرفع من معدل النمو، والاستفادة من نقل التكنولوجيا وتأهيل المؤسسات الاقتصادية للدول الشريكة [1].

هذا الاتجاه وإن كان في الظاهر تميزه المساعدات المالية والمادية المرتبطة ببرامج خاصة مثل برامج ميدا "1 و2"، فان الباطن منه يظهر أهدافها ذات البعد الاستراتيجي والتي تعمل دول الاتحاد الأوروبي على تحقيق نتائجها، والتي يمكن إيجازها فيمايلي[2]:

- تصريف المنتجات الأوروبية؛
- التحكم في الهجرة نحو دول الإتحاد الأوروبي.

المطلب الثاني: مضمون اتفاق الشراكة

لا يختلف الإتفاق الأوروبي المتوسطي لتأسيس الشراكة بين الجزائر والمجموعة الأوروبية في جوهره، عن باقي إتفاقات الشراكة التي أبرمتها الدول المتوسطية الأخرى مع الإتحاد الأوروبي، فقد إحتوى إتفاق الشراكة الأوروبي الجزائري على تسعة أبواب للتعاون المشترك، تغطي مختلف المجالات، ضمنها في 110 مادة، نتناولها على النحو الآتي[3]:

أولا/ المحور الإقتصادي

نظرا لأهمية العلاقات الثنائية التي تربط الجزائر والدول الأوروبية، يمكن إعتبار إتفاق الشراكة بمثابة دعم من الإتحاد الأوروبي للجهود المبذولة من طرف الجزائر في مسار الإصلاحات والتقويم الإقتصادي بهدف تحقيق التنمية والإندماج في الإقتصاد العالمي، وذلك في المجالات التالية:

✓ **الفرع الأول: الانتقال الحر للسلع**

نصت المادة 6 من إتفاق الشراكة على أن تقوم المجموعة الأوروبية والجزائر تدريجيا، بإنشاء منطقة للتبادل الحر، خلال فترة انتقالية تصل إلى 12 سنة، كأقصى حد، إبتداء من تاريخ دخول هذا الاتفاق حيز التنفيذ، مثلما تنص عليه الإتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة لسنة 1994، كما نص الإتفاق على

1- ولد بومعزة صونيا ، مرجع سابق،ص 32.

2- زايد مراد، انعكاسات التفكيك الجمركي على الاقتصاد الوطني في ظل اتفاق الشراكة الاورو جزائرية، مجلة علوم الاقتصاد والتسيير والتجارة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، العدد15، 2006، ص 216.

3- بن سونة العجال، إتفاق الشراكة الأوروبية الجزائرية وآثاره على الاقتصاد الوطني، مذكرة لنيل شهادة ماستر إدارة أعمال، جامعة خميس مليانة، كلية الحقوق والعلوم السياسية،2014،ص 34.

تحرير المبادلات من المنتجات الصناعية والمنتجات الزراعية ومنتجات الصيد البحري، بتخفيض الرسوم الجمركية لبعض المنتجات واعتماد نظام الحصص على البعض الآخر.

1- المنتجات الصناعية

تم النص عليها في المواد من 07 إلى 11 من الفصل الأول، حيث إتفق الطرفان على تفكيك مختلف الحواجز الجمركية المفروضة على المنتجات الصناعية الأوروبية الواردة إلى الجزائر، بصورة تدريجية خلال 12سنة من دخول الاتفاق حيز التنفيذ، مع العلم أن المنتجات ذات المنشأ الجزائري تدخل إلى المجموعة معفاة من كل الحقوق الجمركية والرسوم.

ويمكن للجزائر أن تتخذ تدابير استثنائية، في شكل زيادة أو استرجاع حقوق جمركية لفترة محدودة، على بعض الصناعات الفتية، القطاعات التي تخضع لإعادة الهيكلة أو تواجه صعوبات كبيرة، خاصة عندما تترتب عن هذه الأخيرة مشاكل اجتماعية خطيرة[1].

2- المنتجات الزراعية ومنتجات الصيد البحري والمنتجات الزراعية المحولة

أ. المنتجات الزراعية: لم يتفق الطرفان على التحرير الكلي للمنتجات الزراعية، و إنما تم منح امتيازات خاصة متبادلة لكلا الطرفين تتعلق بـ: الخضر، الفواكه، زيت الزيتون، المصبرات، الخمور فيما يتعلق بالصادرات الجزائرية إلى أوروبا.

- اللحوم، الحليب، التبغ، المواد الزيتية، فيما يخص صادرات الإتحاد الأوروبي إلى الجزائر.

ب. منتجات الصيد البحري: تمت المحافظة على النظام المعمول به بموجب الإتفاق الموقع سنة 1976، حول تصدير السمك الجزائري، والذي نص على التحرير الكلي لصادرات السمك الطازج. من جهتها تشرع الجزائر في إجراء تخفيضات على الحقوق والرسوم، ما بين 25% إلى 100% لمعظم المنتوجات السمكية الطازجة والمجمدة.

ج. المنتجات الزراعية المحوّلة: تم الإتفاق على أن يقوم الإتحاد الأوروبي بإلغاء الحقوق الجمركية بنسبة 95% على الواردات الإعتيادية ذات المنشأ الجزائري، ومن جهتها تقوم الجزائر بتخفيضات جمركية تغطي حوالي 85% من وارداتها من الإتحاد، وقد تضمن هذا الفصل أحكام مشتركة ، حيث نصت المادة 17 منه على ضرورة إلتزام الأطراف المتعاقدة بعد دخول الإتفاق حيز التطبيق بعدم إدراج قيود كمية جديدة وتدابير ذات مفعول مماثل أو حقوق جمركية ورسوم ذات أثر مماثل.

إن إتفاق الشراكة الأوروبي الجزائري لا يشكل حاجزا على الإطلاق أمام إمكانية إدراج قيود حرية تنقل السلع، غير أنه يبقى يتعين أن يكون هذا الاستثناء مبررا بدواعي حماية فروع صناعية تواجه ممارسات تجارية غير نزيهة أو حالات اختلال نظام السوق مما سيمكن إستعمال القواعد الإحترازية، أو لدواعي حماية النظام العام و الآداب العامة بمفهومه الواسع[2].

1- بن سونة العجال، مرجع سابق ،ص 35.

2- حطاب فؤاد، عقد الشراكة الأوربي الجزائري– دراسة تحليلية،مذكرة لنيل شهادة الماجستير في القانون الدولي والعلاقات الدولية،كلية الحقوق بن عكنون، جامعة الجزائر،2006.

✓ **الفرع الثاني: تجارة الخدمات**

ينص الإتفاق على أن أعضاء الاتحاد الأوروبي يؤكدون على التزاماتهم في إطار الاتفاق العام حول التجارة والخدمات بمنح الجزائر معاملة "الدولة الأولى بالرعاية" وهذا فيما يخص جميع الخدمات التي تضمنها الاتفاق(A.G.C.S)، بينما الجزائر سوف تمنح بدورها لموردي الخدمات الأوروبيين امتيازات خاصة انطلاقا من قائمة الالتزامات المتفق عليها، مع العلم أنه تم تحديد موعد بعد 05 سنوات لمعالجة هذا الجانب (تجارة الخدمات)، وهذا باعتبار أن الجزائر لم تنضم بعد إلى المنظمة العالمية للتجارة، وهي الفترة التي يراها الطرفين كافية لانضمام الجزائر للمنظمة (النصوص 30-37)[1].

✓ **الفرع الثالث: مجالات التعاون الإقتصادي والمدفوعات والمنافسة**

و يشمل هذا البند على حرية حركة رؤوس الأموال الأجنبية في الجزائر، بالإضافة إلى وضع إجراءات وقواعد مشتركة لتنظيم حرية انتقال رؤوس الأموال بين الجزائر ودول الاتحاد الأوروبي، وكذا القواعد التي تحكم المنافسة، وكذلك الاتفاق على حماية حقوق الملكية الفكرية والصناعية والتجارية، حماية المعطيات ذات الطابع الشخصي والتحرير التدريجي للصفقات العمومية وفق (النصوص 38-46) [2].

✓ **الفرع الرابع: التعاون الاقتصادي**

إلتزم الطرفان على تقوية التعاون الاقتصادي الذي يخدم المصلحة المشتركة وهذا في إطار الشراكة المنصوص عليها في الإتفاقية، ويتعلق هذا التعاون أساسا وحسب ما جاءت به المادة 48 من الإتفاقية بالقطاعات التي تعاني مشاكل داخلية أو التي تم الاتفاق بشأن تحرير مبادلاتها بين الجزائر والإتحاد الأوروبي، وكذا القطاعات التي تسمح بتسهيل التقارب بين الاقتصاد الجزائري والاقتصاد الأوروبي، وخاصة القطاعات المؤدية إلى رفع مستويات النمو ومخلق فرص الشغل وتطوير المبادلات بين الجزائر والاتحاد الأوروبي، وإعطاء الأولوية للقطاعات المؤدية الى تنويع الصادرات الجزائرية، وتم الركيز في المواد (50-53) على عدة مبادئ أهمها حوار اقتصادي منتظم وكذا تبادل المعلومات والخبرة والتكوين والمساعدة التقنية والإدارية والقانونية خاصة في المجالات الآتية: التعاون الجهوي، العلوم التقنية والتكنولوجية، البيئة، الصناعة، تأهيل الهياكل الاقتصادية، حماية وترقية الاستثمارات، الفلاحة، النقل....الخ، وحوار حول السياسة الاقتصادية الكلية ووسائل تطبيق هذه الإجراءات وفق (النصوص 47-66) [3].

1- فتح الله لعلو، مرجع سابق، ص 62.

2- عبد الوهاب دميدي، علي سماي، « الآثار المتوقعة على الاقتصاد الوطني من خلال إقامة منطقة التبادل الحر الاورو جزائرية» مداخلة مقدمة ضمن الملتقى الدولي حول : آثار و انعكاسات اتفاق الشراكة على الاقتصاد الجزائر، ص 69.

3- د/عبد الحميد الإبراهيمي، المغرب العربي في مفترق الطرق في ظل التحولات العالمية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت 1993 ، ص 391.

ثانيا/ محاور أخرى[1]

1- التعاون الاجتماعي والثقافي: حيث تم التطرق إلى الاجراءات المتعلقة بالعمال و ضرورة الحوار الاجتماعي والتعاون في هذا المجال، وفي قطاع الثقافة والتربية وكذا الأمور المتعلقة بمراقبة الهجرة الغير شرعية (النصوص 67-78).

2- التعاون المالي: ويشمل تحديث الاقتصاد، ترقية الاستثمارات، تأهيل المنشآت، الإجراءات المصاحبة لعملية إقامة منطقة للتبادل الحر، وتشريعات للمنافسة وفق (النصوص 79-81) .

3 – التعاون في مجال القضاء والشؤون الداخلية: ويرمي هذا إلى تعزيز مؤسسات الدولة، حرية انتقال الأفراد، إعادة الإدماج والتعاون في المجال القضائي حول الوقاية من الجريمة المنظمة، مكافحة الإرهاب، مكافحة عملية تبييض الأموال مناهضة العنصرية، ومكافحة الرشوة (النصوص 82-91).

4 – الإجراءات المؤسساتية العامة والنهائية: ويرمي إلى إحداث مجلس للشراكة يشرف على فحص المشاكل الهامة المطروحة في إطار الإتفاق، وكذا كل المواضيع ذات الإهتمام المشترك، وإنشاء لجنة الشراكة التي ستكلف بتسيير الاتفاق في حدود الكفاءات المخصصة أو المخولة لمجلس الشراكة وفق (النصوص 92-110).

و يشير مضمون اتفاق الشراكة إلى مواضيع متعددة و متشابكة تشمل جميع المجالات الإقتصادية، الاجتماعية الثقافية، المالية، وهي سمة اتفاقيات التكامل والشراكة التي يتجاوز التحرير فيها والتعاون المجالات التقليدية المعروفة[2].

المطلب الثالث: آثار اتفاقية الشراكة الاوربية الجزائرية على الاقتصاد العام للجزائر

بعد إبرام الجزائر لاتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي، كان جل هم الخبراء الاقتصاديين الدور الذي يلعبه هذا الاتفاق في الاقتصاد الجزائري، وحجم تأثيره سواء تعلق الأمر بالجانب الإيجابي أو الجانب السلبي.

أولا/ الآثار النظرية لاتفاق الشراكة على الاقتصاد الوطني

لا شك أن هناك مرحلة جديدة ستواجه مختلف القطاعات الاقتصادية كونها معرضة لمنافسة حادة تنشأ حتما عن طريق إزالة القيود الجمركية وغير الجمركية التي كانت تواجه السلع الأوروبية عند دخولها السوق الجزائرية، هذه المنافسة لها نتائجها المختلفة باختلاف القطاعات.

إن آثار اتفاق الشراكة ستتراوح بين انعكاسات سلبية وأخرى إيجابية، خاصة خلال المرحلة الانتقالية لإنشاء منطقة التجارة الحرة، واستمرار الجزائر في تطبيق الإصلاحات الاقتصادية[3].

1- محمود أبو العينين، العلاقات الأوروبية – الإفريقية بعد انتهاء الحرب الباردة، السياسة الدولية، عدد 142، مركز الدراسات السياسية و الإستراتيجية، مصر 2000، ص 97.

2- حسين عمر، التكامل الاقتصاد(أنشودة العالم المعاصر)، دار الفكر العربي، مصر، 1998، ص151.

3- ليلى اوشن، الشراكة الأجنبية و المؤسسات الاقتصادية الجزائرية ، مذكرة ماجستير غير منشورة في القانون، تخصص قانون التعاون الدولي، جامعة مولود معمري تيزي وزو ، الجزائر ،2011، ص48.

1- الآثار المترتبة على القطاع الصناعي

القطاع الصناعي أكثر القطاعات الاقتصادية تأثرا بدخول اتفاق الشراكة حيز التنفيذ،وهو يعرف تراجعا في مستوى الإنتاج والتصدير يعود سببه إلى[1]:

- سوء استعمال إمكانيات الإنتاج المتوفرة، وتقادم أغلب الآليات الإنتاجية؛
- انخفاض القدرة الشرائية للمستهلكين؛
- تدهور الوضعية المالية لبعض المؤسسات العمومية، وسلبية توافر الكفاءة المهنية، وضعف مستوى الأجور الذي لايحفز على خلق المردودية.

وعليه فإن آثار اتفاق الشراكة على النسيج الصناعي تختلف باختلاف القطاعات[2]:

أ/: إن السياسة الإنتاجية الحالية لا تملك القدرة التنافسية في مواجهة حرية دخول السلع المصنعة الأوربية إلى السوق الجزائرية، فكانت سببا في ظهور آثار سلبية نذكر منها:

- تحرير المبادلات الصناعية سيؤدي إلى إعادة تخصيص العمل في بعض القطاعات، مما يؤدي إلى تسريح العمال أو تحويلهم وبالتالي ارتفاع مستوى البطالة؛
- تحطيم المؤسسات ذات المنافسة الضعيفة والتي هي لا تتجاوب مع المعايير الدولية؛
- إلغاء الحواجز الجمركية والغير جمركية سيرفع من المنافسة الأوروبية، و سيضعف من المنتوج الصناعي المحلي وبالتالي ضعف الصادرات الجزائرية نحو أوروبا مما يؤدي إلى انخفاض ما كانت تتمتع به الجزائر من تفضيلات.

ب/: كما ان لإقامة منطقة للتبادل الحر انعكاسات ايجابية لمضمون اتفاق الشراكة، يمكن تلخيص أهمها فيما يلي:

- إن الاتفاق يدعم تدفق الاستثمارات الأجنبية التي ستساهم في تقوية الهياكل الإنتاجية للاقتصاد الوطني، إذا احسنت المؤسسات الجزائرية اكتساب الخبرات؛
- الانخفاض الجمركي سيعمل على تخفيض تكلفة رأس المال في الجزائر وبالتالي رفع كفاءة الأداء الصناعي؛
- اكتساب الكفاءة التكنولوجية لتحسين جودة الإنتاج؛
- انخفاض الحقوق الجمركية للمواد الأولية والوسيطية والنصف مصنعة، والتي تعتبر مدخلات للعديد من المنتجات الوطنية.
- الاتفاق يسمح بالاستفادة من البرامج المالية والمساعدات التي يتيحها الاتحاد الأوروبي لشركائه، وكذا الاستفادة من السوق الخارجية من خلال الاستفادة من القدرة الشرائية العالية لسكان الاتحاد الأوروبي.

1- عبد الوهاب دميدي، مرجع سابق ،ص 76.

2- فتح الله لعلو، مرجع سابق، ص 66.

2- الآثار المترتبة على القطاع الزراعي

يمثل القطاع الزراعي نسبة 9% من إجمالي الناتج الداخلي الخام، ويشغل حوالي 21% من اليد العاملة، وقد عانى كثيرا جراء عدم قدرة الإنتاج الزراعي على تلبية الطلب المحلي والتبعية الغذائية شبه الكلية إلى الخارج.

أ/ آثار سلبية: إن أوروبا تضمن 48% من حاجاتنا من المواد الزراعية 2016، وتستقبل 78% من صادراتنا الزراعية بعجز يتراوح مابين 1.3 و 1.5 مليار دولار قابل للتضاعف بعد تحرير المبادلات الخاصة بالمنتجات الفلاحية ومنتجات الصيد البحري وكذا الحواجز غير الجمركية والتي يمكن أن تواجه المنتوج الجزائري عند تسويقه في الأسواق الأوروبية كاشتراط المطابقة مع المعايير الخاصة بجمالية البيئة وصحة الإنسان والحيوان.

ب/ آثار إيجابية: إن تحرير المبادلات الخاصة بالمنتجات الفلاحية ومنتجات الصيد البحري، سيفتح أمام الجزائر فرص واسعة لتصدير منتجات تملك فيها مزايا مهمة كالتمور، الطماطم، الحمضيات، لحوم الأغنام....، لكن بشرط تحسين الإنتاج وتحقيق فائض للتصدير إضافة إلى توفير عنصر الجودة والنوعية.

3- الآثار المترتبة على قطاع التجارة الخارجية والجمارك

يعتبر الاتحاد الأوروبي أول شريك اقتصادي للجزائر باعتباره أول متعامل تجاري لها كما بينته الإحصائيات الخاصة بالتجارة الخارجية، حيث تشير هذه الأخيرة أن أكثر من 50% من التبادل التجاري(صادرات + واردات) تتم معه.

ولقد أثر اتفاق الشراكة على الهيكل القطاعي للتجارة الخارجية والجمارك على حد سواء، حيث نجد أن هيكلة المبادلات التجارية تتسم بما يلي[1]:

- هيمنة سلع التجهيز الصناعية والزراعية على هيكل الواردات الجزائرية بنسبة تتجاوز 35% ، تليها الواردات الغذائية بنسبة 24% من إجمالي الواردات؛
- إن المحروقات تهيمن على صادرات الجزائر بنسبة 97% من إجمالي الصادرات، في حين تبقى الصادرات خارج المحروقات ضعيفة لا تتجاوز نسبة 3% من الحجم الإجمالي للصادرات؛
- إن إلغاء التعريفات الجمركية سيمارس ضغطا على توازن المالية العمومية، وبالتالي على الميزان التجاري بسبب زيادة الواردات من السلع الأوروبية، كما أن انخفاض الرسوم الجمركية سيؤدي إلى انخفاض قيمة التحصيل الضريبي، والذي سيترجم إلى انخفاض في مستوى الإنفاق العام.

أما عن الآثار الايجابية فهي قليلة تترجم في الزيادة الملحوظة في رصيد الميزان التجاري من خلال تصدير المحروقات كما أن إلغاء التعريفة الجمركية ساهم في الزيادة من قيمة استيراد مواد التجهيز المستعملة في تأهيل الاقتصاد، وكما أعرب

1- فيصل بهلولي، التجارة الخارجية الجزائرية بين اتفاق الشراكة الاوروميتوسطية و الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية، مجلة الباحث عدد 11، جامعة ورقلة -الجزائر 2012، ص11.

الاتحاد الاوروبي عن دعمه للإصلاحات الاقتصادية والسياسية التي انطلقت في الجزائر، إضافة إلى دعمه للجزائر من أجل الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة.

ثانيا/ الآثار الفعلية لاتفاق الشراكة على الاقتصاد الوطني

1- الآثار على إيرادات الدولة[1]

إن التفكيك الجمركي وتحرير المبادلات يؤدي إلى التخفيض في الإيرادات الجمركية التي تساهم بحصة هامة في مجموع إيرادات الدولة، وبالتالي فإن التخلي عن الحماية الجمركية على الواردات الوافدة من الاتحاد الأوروبي كما تنص عليه اتفاقيات الشراكة سيؤدي إلى خسارة مالية فورية لإيرادات الميزانية بمقدار 1.4 مليار دولار سنويا أي بنسبة 2.2% من الناتج الإجمالي[2]، واحتمال انخفاض مقابل في النفقات العمومية بسبب انخفاض حصة الإيرادات الناتجة عن المبادلات الخارجية ودرجة الانفتاح التجاري وكذا الحصة المعتبرة من مبادلات السلع الصناعية مع الاتحاد الأوروبي(التي تتجاوز نسبة 60%).

الجدول رقم 04.02: حصة الإيرادات الجمركية من الإيرادات العامة 2005-2014

الوحدة: مليار دينار

السنوات	الإيرادات الجمركية	الإيرادات العامة	حصة الإيرادات الجمركية من الإيرادات العامة
2005	143.9	3082.8	%4.6
2006	114.8	3639.9	%3.1
2007	133.1	3687.9	%3.6
2008	153.2	5111.0	%3.0
2009	170.2	3676.0	%4.6
2010	181.9	4392.9	%4.1
2011	222.4	5790.1	%3.8
2012	338.2	6339.3	%5.3
2013	402.3	5940.9	%6.8
2014	369.2	5719.0	%6.4

المصدر: تقارير الديوان الوطني للإحصائيات وتقارير بنك الجزائر 2005-2014

Voir :http://www.ons.dz, Date de consultation,12/04/2019,10h11

ما يمكن تسجيله من خلال الجدول أعلاه، أن التحصيلات الجمركية تحتل مكانة هامة في عائدات الدولة، بحيث عرفت ارتفاعا محسوسا ومستمرا بالرغم من التعديلات المتتالية التي عرفتها التعريفة الجمركية، ويرجع ذلك إلى أن واردات

[1]- بن اشنهو عبد اللطيف، عصرنة الجزائر حصيلة وآفاق، 2004، الجزائر، ص 52

[2]- بلقاسم زايري- دربال عبد القادر، مرجع سابق، ص 47.

الجزائر لم تتوقف من الارتفاع خلال الفترة الممتدة من السنة 2005إلى غاية سنة 2014 هذا النمو الكبير الذي عرفته الواردات الجزائرية، يفسر بالانفتاح الكبير الذي عرفته السوق الوطنية أمام الأسواق العالمية.

2- أثر الاتفاقية على التجارة الخارجية والميزان التجاري

شكل رقم:01.02: تطور الميزان التجاري في الجزائر خلال الفترة 2003-2013

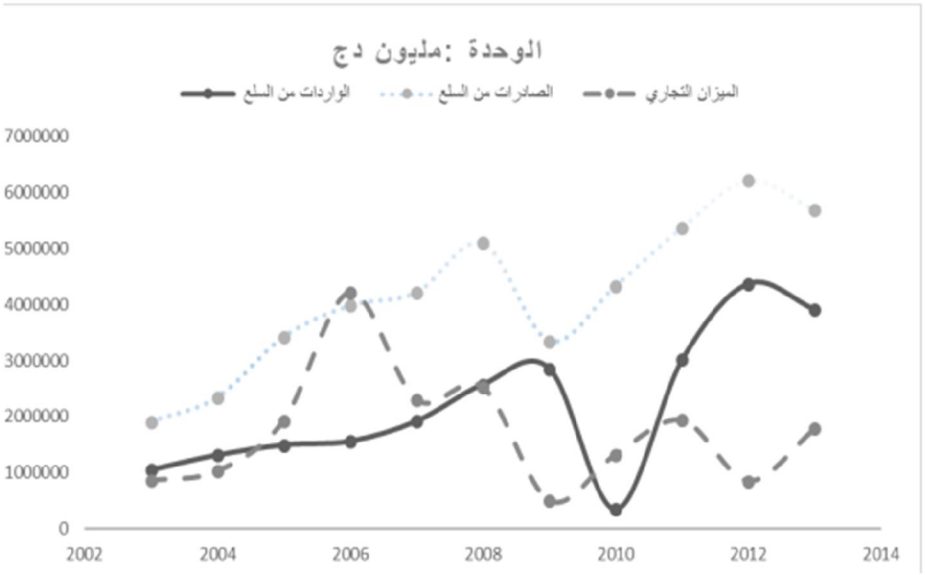

المصدر: تقارير المركز الوطني للارسال ونظام المعلومات التابع للجمارك 2003-2013

Voir : http://www.andi.dz, Date de consultation,12/04/2019,14h15

إن التفكيك الجمركي من جانب واحد إزاء السلع الصناعية القادمة من الاتحاد الأوروبي سيكون له أثر كبير على الميزان التجاري الجزائري[1]التي حققت خلال السنوات الأخيرة فوائض في ميزانها التجاري بسبب زيادة الواردات من السلع الصناعية القادمة من أوروبا، وهو أثر منطقي ناتج عن الشروط الهيكلية والتنظيمية الجديدة، هذه الزيادة نشأت عن طريق ما يسمى بتحويل التجارة [2]على حساب باقي الدول الصناعية التي سوف تستفيد من هذا التفكيك الجمركي، لكن سرعان ما تتغير الوضعية على المدى المتوسط والبعيد باتجاه زيادة الصادرات بسبب إعادة التخصيص في عوامل الإنتاج، وهذا لا يكون الا إذا كان الجهاز الاقتصادي للبلد مرنا و تدفق رؤوس الأموال و الاستثمار الأجنبي متوفرين، لكن هذا لم يحدث في حالة الجزائر التي حافظت على فائض في ميزانها التجاري على المدى القصير (05 سنوات).

1- الجيلالي عجة، التجربة الجزائرية في تنظيم التجارة الخارجية من احتكار الدولة إلى احتكار الخواص، دار الخلدونية الجزائر،2007، ص41.

2- طرافي إلهام، مرجع سابق ، ص 72.

يمكننا القول من خلال هذا التحليل، أن السوق الجزائرية لا تتمتع بخاصية التنوع وتبقى عرضة للصدمات الخارجية وهذا بسبب الحماية المفروضة والعوائق المتمثلة في الحواجز التعريفية وغير التعريفية، وسياسات الإحلال محل الواردات التي انتهجتها الجزائر خلال العشريات السابقة والتي أدت إلى الاتجاه نحو الأنشطة غير التنافسية، فضلا عن الاحتكار الممارس من طرف الدولة عن طريق المؤسسات العامة في مختلف القطاعات الاقتصادية، وتهميش دور القطاع الخاص في المساهمة في النشاط الاقتصادي[1].

الجدول رقم 05.02: تطور الميزان التجاري في الجزائر الفترة 2005-2015 حسب الوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية

الوحدة: مليون دولار

البيان	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
الواردات CFF	20357	21460	27631	39479	39294	40473	47247	47490	54852	58330	51646
الصادرات FOB	46495	54610	60163	79298	45194	57053	73489	71866	65917	61172	35138
الميزان التجاري	26138	33150	32532	39819	5900	16580	26242	24376	11065	2842	16508-
نسبة التغطية%	228	255	217	200	115	144	155	151	120	104	68

Source: Rapport annuelle de C.N.I.S, 2015

يبين الجدول أعلاه تطور الميزان التجاري ومعدل التغطية للجزائر من سنة 2005إلى سنة 2015حيث يمكن الحصول على مؤشر معدل التغطية انطلاقا من المعادلة التالية:

معدل التغطية = (الصادرات/الواردات) x 100

فتبين الإحصائيات الممثلة في الجدول بأن المعاملة التجارية الجزائرية في تحسن مستمر حيث سجل الميزان التجاري الجزائري فائضا طيلة السنوات المدروسة، باستثناء سنة 2015 وهي نتيجة منطقية سببها تقلب حصيلة الصادرات والواردات والعائد بدوره إلى تقلبات أسعار النفط .

1- رضوان إيمان، انعكاسات الشراكة الاوروجزائرية على هيكل التجارة الخارجية في الجزائر (2003-2013) ، مذكرة ماستر في العلوم التجارية ، تخصص تجارة دولية، جامعة محمد خيضر، بسكرة ، 2014، ص48.

جدول رقم 06.02 : تطور اسعار النفط و الميزان التجاري و الموازنة العامة

السنوات	أسعار برميل بترول بالدولار	رصيد ميزان التجاري الوحدة مليون دولار	عجز الموازنة العامة مليون دينار
2000	28.724	968089	400039
2001	24.718	-627913	184498
2002	24.83	542906	-1550646
2003	28.826	857052	335201
2004	38.328	992638	340969
2005	54.587	1880921	1030791
2006	66.025	2408465	1186911
2007	74.664	2255901	579231
2008	98.06	2570637	-1288605
2009	62.16	428015	-970972
2010	80.25	1232939	-1392296
2011	112.89	1932008	-2328299
2012	111.523	1665714	-3254143
2013	109.441	788685	-2128816
2014	46.56	197889	-3068021
2015	49.5	-1656273	-3266009
2016	40.30	-1877060	-3236750

المصدر: التقارير السنوية لبنك الجزائر – الديوان الوطني للإحصاء –المديرية العامة للجمارك – منظمة الدول العربية المصدرة للنفط

الشكل02.02 : يوضح تطور أسعار النفط و رصيد الميزان التجاري و عجز الموازنة

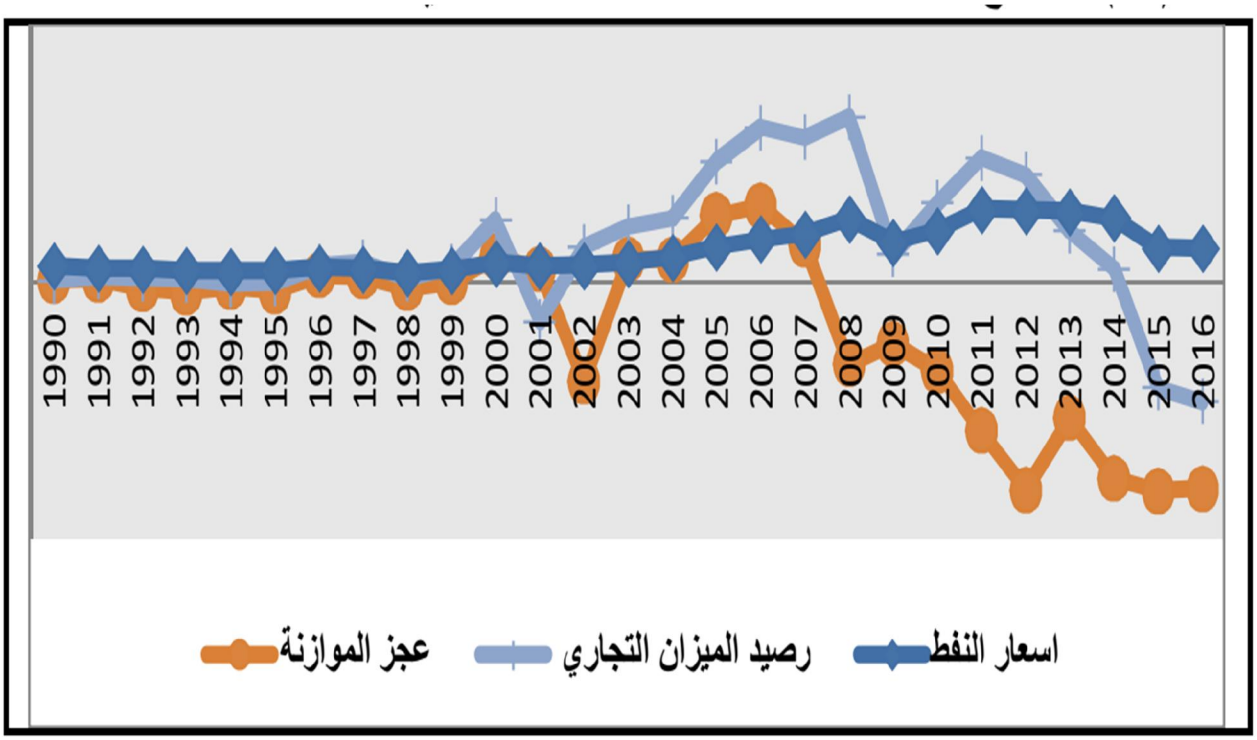

المصدر : تم اعداد الشكل بناء على بيانات –التقارير السنوية لبنك الجزائر – الديوان الوطني للإحصاء –المديرية العامة للجمارك – منظمة الدول العربية المصدرة للنفط

إذن سيؤدي التفكيك الجمركي إلى حدوث ضغطا على الميزان التجاري بسبب زيادة الواردات من السلع الصناعية الوافدة من أوروبا، وبالمقابل لن تستفيد الجزائر من أي مزايا تفضيلية على صادراتها تجاه السوق الأوروبية وذلك للأسباب الآتية[1]:

–أن الرسوم الجمركية المفروضة على الواردات في الدول الأوروبية متدنية، وليس لها تأثير على تقليص الواردات إلى أوروبا، بل تعتمد على معايير أخرى (صحية، بيئية، مواصفات فنية، معيار الجودة...إلخ)، تؤدي إلى الحد من دخول السلع الجزائرية إلى السوق الأوروبية في حالة عدم تطابقها مع هذه المعايير؛

–أن أوروبا منضمة إلى المنظمة العالمية للتجارة، وهو ما يجبرها على منح جميع الدول الأعضاء في المنظمة نفس المزايا التي تمنحها لأي دولة أخرى، وهذا استنادا لمبدأ الدولة الأولى بالرعاية، إضافة إلى ذلك، فإن الإتحاد الأوروبي قام بإبرام اتفاقيات تحرير تجارة مع معظم الدول الأخرى (الأمريكية، الأسيوية...) ، وهذا ما يجعل الصادرات الجزائرية خاضعة

[1]– الجيلاني عجة، مرجع سابق، ص 43.

للمنافسة في الأسواق الأوروبية من طرف صادرات دول جنوب وشرق أسيا والدول الأخرى في إفريقيا والكاريبي والمحيط الهادي وأمريكا اللاتينية.

جدول رقم 07.02: التفكيك الجمركي في إطار اتفاقية الشراكة الاوروجزائرية

القائمة	وتيرة الإلغاء	نوع المنتوج
1	إلغاء فوري	المواد الأولية (معدل الحماية الجمركية يتراوح ما بين 5%-15%) و تمثل الواردات من هذه المواد تقريبا 1.1 مليار دولار
2	سنتين بعد توقيع الاتفاقية و دخولها حيز التنفيذ، تمتد إلى 05 سنوات أي بنسبة 20 %سنويا	المنتوجات نصف المصنعة و التجهيزات الصناعية التي تمثل 22 %من الواردات الجزائرية من الاتحاد الأوروبي أي تقريبا 1.2 مليار دولار
3	يتم إلغاء الحقوق الجمركية على هذه المنتوجات بعد سنتين من توقيع الاتفاقية، تمتد إلى 10 سنوات أي 10 %سنويا	المنتوجات تامة الصنع أو النهائية و تمثل 50% من الواردات الجزائرية من الاتحاد الأوروبي، تمثل 2.3 مليار دولار

المصدر :يوسف مسعداوي، دراسات في التجارة الدولية، دار الهومة للطباعة و النشر، الجزائر، 2010، ص 180

3- أثر الاتفاقية على النسيج الصناعي

تواجه المؤسسات الجزائرية واقعا جديدا يطرح فرصا وتحديات معتبرة، وينشئ منافسة قوية من المؤسسات الأوروبية بفعل تفكيك أو إلغاء الحقوق الجمركية التي كانت تواجه السلع الأوروبية عند دخولها السوق الجزائري، ولعل الفرص المتاحة أمام المؤسسات الجزائرية تتمثل في إمكانية اقتحام سوق أوروبي واسع مفتوح بتعداد 380مليون مستهلك وبمتوسط دخل فردي يضاهي 20ألف دولار سنويا، أما التحديات التي ستواجهها المؤسسات الجزائرية فتتمثل في رفع الاحتكار التي ظلت تعمل في إطاره وتحت طائلة الأرباح غير الطبيعية المتولدة عن الحماية الإجبارية المفروضة من طرف الدولة، ناهيك عن عدم مراعاتها للمواصفات والجودة طالما أن المستهلك ليس له الاختيار إلا اقتناء السلعة المتوفرة، وبالتالي فإن مؤسساتنا

ستفكر في عامل الجودة والمواصفات القياسية والصحية والبيئية ورفع الكفاءة الإنتاجية والتحكم في التكاليف، وهذا ليس فقط على مستوى استخدامها للمواد الأصلية بل على مستوى التغليف والتعليب والتعبئة أيضا، لاسيما أمام اختفاء النظام التفضيلي القائم على أساس التنازلات من طرف واحد وهو الإتحاد الأوروبي، وبروز علاقات اتفاقية من الجيل الجديد تقوم على مبدأ المعاملة بالمثل بين الطرفين الموقعين على هذا الاتفاق[1].

ومن الآثار المتوقعة على القطاع الصناعي أيضا ما يتعلق بمجال استيراد المعدات ذات التقنية العالية أو المتوسطة من أوروبا، بالرغم من أن هذه المعدات لن تنافس الإنتاج الجزائري في المدى القصير، لكن يختلف الوضع على المدى البعيد إذا ما أصبحت الجزائر قادرة في المستقبل على تصنيع ولو جزء من هذه المعدات محليا إذا طورت من قدراتها العلمية والتكنولوجية والصناعية، لكن إن لم يصاحبها تعاون فني ومالي مكثف بين أوروبا والجزائر في هذا المجال فسوف يؤدي إلى عرقلة أي تقدم جزائري في صناعة هذه المعدات، ويؤثر على عملية تحديث الإنتاج الصناعي الجزائري[2].

الجدول رقم 08.02: التفكيك الجمركي للمنتجات الصناعية في إطار الشراكة الاورو جزائرية

السنوات	القائمة الأولى	القائمة الثانية	القائمة الثالثة
	عدد بنودها التعريفية :2076	عدد بنودها التعريفية :1089	عدد بنودها التعريفية :1964
	النص المرجعي في الاتفاق : المادة 9 الفقرة1	النص المرجعي في الاتفاق : المادة 9الفقرة2	النص المرجعي في الاتفاق : المادة 9 الفقرة3
سنة الدخول في الاتفاق 2005	%100	–	–
2006	%0	–	–
2007	%0	%20	%10
2008	%0	%10	%10
2009	%0	%10	%10
2010	%0	%20	%10
2011	%0	%20	%10
2012	%0	%20	%10
2013	%0	%0	%10
2014	%0	%0	%10
2015	%0	%0	%15
2016	%0	%0	%05
2017	%0	%0	%0

المصدر: فيروز سلطاني، « **دور السياسات التجارية في تفعيل الاتفاقات التجارية الإقليمية و الدولية (دراسة حالة الجزائر و الشراكة الاوروومتوسطية** » ، مذكرة ماجستير غير منشورة في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد دولي، جامعة محمد خيضر، بسكرة (الجزائر)،2013/2012، ص. 176.

1- رضوان إيمان، مرجع سابق، ص52.

2- بن سمينة عزيزة، الشراكة الأورو جزائرية بين متطلبات الانفتاح الاقتصادي والتنمية المستقلة، مجلة الباحث، العدد رقم 09، جامعة بسكرة، 2011، ص 6.

يتضح من خلال الجدول أعلاه أن المواد الأولية الصناعية تم تحريرها من كل الحقوق الجمركية و غير جمركية طول الفترة 2006- 2017 ، اما المنتجات نصف مصنعة و منتجات تامة الصنع يتم تحريرها تدريجيا خلال هذه الفترة.

4- آثار الاتفاقية على الادخار، الاستثمار وميزان المدفوعات

إن المتتبع لسياسة الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر يلاحظ أن الجزائر كانت من الدول الأكثر تقييدا للاستثمارات الأجنبية، حيث لم تكن هناك قوانين وأطر مؤسسية لتشجيع وتحفيز الأجانب على توظيف أموالهم في مختلف قطاعات الاقتصاد الجزائري، إلا أنه وبعد الأزمة البترولية لسنة 1986وتفاقم حجم المديونية خلال الثمانينات، بادرت الجزائر إلى سن جملة من القوانين والتشريعات المنظمة للاستثمارات الهادفة إلى تقديم الامتيازات والضمانات الكافية للمستثمرين الأجانب، لكن رغم ذلك بقيت حصة الاستثمارات الأجنبية الوافدة للجزائر ضعيفة جدا (باستثناء قطاع المحروقات) حيث لم تتجاوز 06ملايين إلى 07ملايين دولار أي ما يعادل 0.1% من حجم الاستثمارات في منطقة البحر الأبيض المتوسط[1].

ومن هذا المنطلق، يمكننا القول أن اتفاقية الشراكة الأورو -جزائرية يحتمل أن تؤدي في البداية إلى امتصاص المدخرات بفعل إلغاء القيود الكمية والرسوم الجمركية التي تشجع الاستهلاك، من خلال توفير سلة واسعة من السلع الاستهلاكية، كما تؤدي أيضا إلى تنامي حجم الاستثمارات بفعل دخول المزيد من التدفقات الرأسمالية إلى الداخل (الوطنية والأجنبية) قصد توسيع وتحسين طاقات الإنتاج، وهذا ما يتطلب ضرورة ضخ استثمارات كبيرة لتوفير البنى الأساسية التي تساعد على النشاط الاقتصادي، ومنه إلى جذب تدفقات أكبر من الاستثمار الأجنبي المباشر، لكن ينبغي التنبيه إلى أمر مهم يتمثل في أن جني هذه المكاسب لن يكون إلا إذا تم مرافقة هذا التحرير بسياسة توجيهية، تحدد أسلوب توجيه الاستثمارات الوطنية والأوروبية إلى القطاعات الاقتصادية الجزائرية حسب المزايا النسبية التي تتمتع بها، وهذا من أجل تفادي الدخول المكثف لرؤوس الأموال الأجنبية المضاربة القصيرة المدى، خاصة في ظل وضعية الاقتصاد الكلي الذي لا يتسم بالاستقرار[2] .

وتجدر الملاحظة أن تصحيح الاختلالات وتحقيق مستويات نمو إيجابية في الجزائر لا يقوم إلا على تشجيع الاستثمارات المنتجة، لما لهذه الأخيرة من أهمية في توفير فرص الشغل الدائمة، ومنه خلق مداخيل تؤدي بدورها إلى زيادة الطلب الكلي، غير أن المشاكل التي تواجهها الجزائر هي ضعف مستوى المدخرات المحلية، وبالتالي اللجوء إلى موارد التمويل

[1]- بن اشنهو عبد اللطيف، مرجع سابق، ص 55

2- بن سمينة عزيزة، مرجع سابق، ص 9.

الخارجية وما نتج عنها من تفاقم حجم المديونية، في ظل هذه المعطيات فإن البديل الحقيقي يتمثل في تحفيز وتشجيع الاستثمارات الأجنبية لتحل محل التمويل بالديون[1].

وعلى هذا الأساس، فإن اتفاق الشراكة الأورو–جزائرية سوف يؤثر تأثيرا هاما على ميزان المدفوعات من خلال مختلف العمليات الخاصة بالعمليات الجارية والعمليات الرأسمالية، وبالتالي فإن الأثر الأول الممكن تسجيله لهذه الاتفاقية ينعكس في تدفق رؤوس الأموال الأجنبية وزيادة رأسمال المادي، كما يمكن أن ينعكس إيجابيا على ميزان حساب رأسمال ذلك بلجوء المؤسسات الأجنبية إلى بيع عملاتها مقابل الحصول على العملة الوطنية لتغطية وتمويل احتياجاتها المحلية، أما الأثر الثاني، فيكمن في سد حاجيات السوق الوطنية إذا ما وجهت هذه الاستثمارات الأجنبية إلى القطاعات التي تحل محل الواردات، كما تؤدي كذلك إلى تحسين ميزان المدفوعات ككل، إذا ساهمت هذه المؤسسات في توسيع حجم الصادرات إلى دول العالم وإعادة التصدير إلى الدولة الأم.

وينبغي الإشارة أن تحسن ميزان المدفوعات مرهون بالميزان التجاري، أي أن زيادة الصادرات والتقليل من الواردات وكذا ميزان حساب رأسمال وذلك بمقارنة حجم الموارد المحولة منه من خلال تحويل رأسمال والأرباح ومداخيل العاملين الأجانب، بحجم التحسن الذي يطرأ على الميزان التجاري[2].

5- آثار الاتفاقية على العمالة (اليد العاملة)

من الآثار المترتبة على سوق العمل أن تحرير المبادلات التجارية سيؤدي إلى إعادة تخصيص العمل في بعض القطاعات، مما يؤدي إلى نشوء بطالة ناجمة عن تحويل العمال أو التسريح، فضلا على أن تفكيك الحواجز الجمركية وغير الجمركية سيؤدي إلى رفع المنافسة، وهي بدورها تؤدي إلى اختفاء المؤسسات الأقل منافسة، كما قد يؤدي إلى انخفاض الأجور في القطاعات ذات الوفرة في اليد العاملة، وبالتالي لابد من مواجهة هذه الآثار باعتماد إجراءات حمائية للصناعات الفتية والمساعدة الأوروبية في المجال الاجتماعي، كما سيمكن تعويض هذه الآثار على المدى القصير (فقدان مناصب الشغل) بخلق مناصب الشغل في القطاعات القادرة على التصدير في المدى المتوسط أو البعيد، ثم على مجمل سوق العمل بفعل وتيرة النمو المتزايد[3].

1- ناصر دادي عدون، متناوي محمد، الجزائر والمنظمة العالمية للتجارة، دار المحمدية العامة، الجزائر، 2003، ص132.

2- الجوزي جميلة، ميزان مدفوعات الدول النامية في ظل العولمة الاقتصادية، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، 2000، ص 89.

3- بن سونة العجال، مرجع سابق ،ص 45.

المبحث الثاني : آثار اتفاقية الشراكة الجزائرية الأوروبية على الاقتصاد الجزائري الفترة 2008-2017

الواقع الميداني التطبيقي يظهر مدى مساهمة الاتحاد الأوروبي في اصلاح الاقتصاد الجزائري من أجل تأهيل مختلف المؤسسات الاقتصادية الجزائرية في إطار تنمية شاملة، كما جاء في إعلان مسار برشلونة، الذي حدد مختلف ميكانيزمات اتفاق الشراكة في الفضاء الأورومتوسطي، لكن الملاحظ لحصيلة ما يقارب العشرية من الشراكة الجزائرية الأوروبية (2008-2017) أفضت إلى وصف مشروع برشلونة بين خيبة الأمل والطموح الواعد، فالإحباط يكمن في المعايير المختلطة والغامضة أحيانا التي تضمنتها نصوص اعلان برشلونة، أما الطموح فيتمثل في الأهداف الاستراتيجية التي جاء بها هذا المشروع[1].

المطلب الأول: تقييم اتفاقية الشراكة[2]

وقعت الجزائر والاتحاد الأوروبي، يوم الإثنين 13 مارس 2017، في العاصمة البلجيكية على الوثيقة المتعلقة بنتائج التقييم المشترك لـ"اتفاق الشراكة الجزائر-الاتحاد الأوروبي" الموقع في 2002 والذي دخل حيز التنفيذ عام 2005، بعدما لاحظت الحكومة تبايناً هيكليّاً في الكيفية التي طُبق بها الاتفاق، رغم تأكيد الممثلة السامية للاتحاد الأوروبي للشؤون الخارجية والأمنية، فيديريكا موغريني، أن "الاتحاد ملتزم بتشييد شراكة فعالة مع الجزائر مبنية على مبدأ (رابح-رابح)".

وجاء التوقيع على "نتائج تطبيق اتفاق الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي"، بعدما أخطرت الجزائر في سبتمبر 2015 رئيسة الدبلوماسية الأوروبية للمطالبة رسميا بفتح المحادثات حول تقييم مشترك موضوعي لتنفيذ اتفاق الشراكة، وذلك بمناسبة مرور "عقد" من الزمن على دخول الاتفاق حيز التطبيق.

وتحركت الحكومة الجزائرية بعدما لاحظت في الأرقام التي رفعتها إليها الجمارك الجزائرية اختلال كفتي الميزان لصالح الضفة الشمالية من البحر الأبيض المتوسط، حيث بلغت صادرات الجزائر نحو أوروبا خارج المحروقات من سنة 2005 إلى غاية 2015 حوالى 14 مليار دولار خلال العشر سنوات، بينما بلغت الواردات الجزائرية من الاتحاد الأوروبي 220 مليار دولار في نفس الفترة أي بمعدل 22 مليار دولار سنويا.

وبالإضافة إلى هذا الاختلال، كشفت أرقام الجمارك الجزائرية أن الاتفاق ترتب عنه عجز بأكثر من 700 مليار دينار (6.36 مليارات دولار) للمداخيل الجمركية الجزائرية منذ تطبيقه سنة 2005 إلى غاية 2015، وهو ما دفع بالحكومة الجزائرية إلى تجميد أحادي الطرف للامتيازات التعريفية الممنوحة للاتحاد الأوروبي بموجب اتفاق الشراكة، وبعد 88 جولات من المفاوضات العسيرة تم التوصل إلى حل وسط حول تأجيل إنشاء منطقة التبادل الحر المقررة في 2017 إلى سنة 2020.

1- Aomar Baghzouz, du processus de Barcelone a l'union pour la méditerranée : une vision d'Algérie , Outre-terre2009/3 n°23 ,p . 141 , Voir : https:// www.cairn.info. consulté le 21/ 05 /2019,10h20

2- حمزة كحال، تقييم أوروبي جزائري للشراكة بعد 12 عاما من التطبيق ، مقال منشور على صفحة العربي الجديد، 14 مارس 2017

وقد قدر بعض الخبراء الاقتصاديين، أن الاجتماع الذي احتضنته "بروكسل" هو "اجتماع صوري" لا أقل ولا أكثر كون الطرف الجزائري لا يملك أي ورقة ضغط تجعله يفرض على الأوروبيين استثمار أموالهم في مشاريع كبرى منتجة تعود بالفائدة على الاقتصاد الوطني، وبالتالي لن تميل أو حتى لن تتكافأ الكفتان بعد اجتماع بروكسل".

كما أن عقد الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي كانت له فائدة سياسية دبلوماسية ظرفية، أكثر من أي شيء آخر، حيث كانت الجزائر تبحث عن العودة إلى المجتمع الدولي بعد القطيعة التي فرضت عليها خلال سنوات (الإرهاب) وهو ما تحقق، ومن الجانب الاقتصادي أصبحت الشراكة عبئا على البلاد.

وربط الخبراء فشل الشراكة الجزائرية مع الاتحاد الأوروبي بعدة نقاط، أهمها القاعدة الاستثمارية 49/51 التي تعد أهم العوائق التي تنفر المستثمرين من السوق الجزائرية، إضافة إلى البيروقراطية، كإلزامية تمويل المشاريع من البنوك الوطنية، كما أن غياب الاستقرار السياسي وضبابية المشهد في البلاد، جعلت الطرف الأوروبي لا يستثمر في مشاريع إنتاجية داخل الوطن بل يكتفي بدور الممون عن طريق التصدير[1].

كما كشف تقييم اتفاق الشراكة على أهم الصعوبات التي عرقلت مسار تنفيذ الاتفاقية، وكان المتضرر الأول هو الجزائر، وقد مست هذه العراقيل مختلف جوانب الاتفاقية، وهي[2]:

1- الجانب السياسي والأمني

يبدو من خلال الاتفاقية أن دول جنوب المتوسط هي المعنية بتطبيق نصوص الاتفاقية لأنها أقل ديمقراطية مع غياب القانون، كما أن الاتفاقية قد تغافلت عن دور مؤسسات المجتمع المدني المتوسطية التي بإمكانها المحافظة وضمان الاستمرارية في حالة حدوث أزمات أو تقلبات في العلاقات، مشروع برشلونة لم يسمح بإنشاء العناصر غير الدولية، كالمنظمات الدولية غير الحكومية (ONG) للتهرب من تمويلها المالي[3]، كما أن اعتماده على نقل الديموقراطية إلى دول جنوب المتوسط لايمنح الأولوية لنجاح المشروع المتوسطي[4].

1- حمزة كحال، مرجع سابق.

2- khoudir leguefche ,Accord d'association entre l'Algérie et l'Union Européenne ,Université de Pierre Mendes , Grenoble , France,2008 . Voir :http://www.memoireonline.com.consulté le 21/05 /2019,11h35.

3- Bekenniche Otmane,le partenariat Euro-méditerranéen(les enjeux),0PU , 2011, p.113

4- Aomar Baghzouz,op.cit, p 149.

2- الجانب الاقتصادي والمالي

الهدف الأساسي من الاتفاقية هو إنشاء منطقة ازدهار مشتركة، الذي اصطدم بعائق المديونية التي تتخبط فيه مختلف الدول الفقيرة في حوض المتوسط ومنها الجزائر[1] ، والذي سببته سياسة الدول المتقدمة بواسطة المؤسسات المالية (البنك الدولي و صندوق النقد الدولي) و سياسة معدلات الفائدة و الصرف وضعف الاستثمارات و نقص فعاليتها.

كما شجعت من جهة أخرى على الإدخار الخارجي و هروب رؤوس الأموال الوطنية إلى الأسواق الخارجية، لكن يمكن إنشاء منطقة ازدهار على المدى الطويل بالشراكة الاقتصادية والمالية من أجل إنشاء منطقة تبادل حر في سنة 2012 في إطار احترام مبادئ منظمة التجارة العالمية (OMC)[2].

إن هذا الغرض الاقتصادي الأوروبي كان تأثيره سلبي على الجزائر، لأن النظام التجاري المتعدد الأطراف في OMC يتم بعقد اتفاقيات تجارية اقليمية في ظل العولمة ومبدأ الدولة الأولى بالرعاية، وهذا يعرض الجزائر لمنافسة قوية و اقتصادها هش ومتدهور.

3- الجانب التجاري

المركز التجاري للإتحاد الأوروبي ظل يتعزز باستمرار منذ ابرام الاتفاقية على حساب الاقتصاد الوطني، خلال المدة 2005 إلى 2017 مجموع الصادرات الجزائرية خارج المحروقات نحو الاتحاد الأوروبي لم تتعدى 14 مليار دولار، بينما بلغت واردات الجزائر من الاتحاد الأوروبي 220 مليار دولار أي بمعدل 22 مليار سنويا، وخلال نفس الفترة فقد بلغت صادرات الجزائر خارج المحروقات 597 مليون دولار سنة 2008 ثم ارتفعت إلى 2.3 مليار دولار سنة 2015، وبعدها انخفظت إلى 1.6 مليار دولار سنة 2016، في حين أن الاتفاقية تنص على ترقية صادرات الجزائر خارج المحروقات و تطوير الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، ويعود عجز الميزان التجاري الجزائري إلى مجموعة من العوامل أساسها هو النمو المفرط في الواردات بسبب البرامج الاستثمارية الضخمة التي باشرتها الجزائر لتحسين البنية التحتية والتوسع في إتاحة الخدمات (الإسكان، المياه الطاقة، الرعاية الصحية)، ففي البداية برنامج الانعاش الاقتصادي (2001-2004) بغلاف مالي 525 مليار دينار جزائري، ثم البرنامج التكميلي لدعم النمو (2005-2009) بغلاف مالي حوال 4202.7 مليار دينار جزائري، و أخيرا برنامج دعم المخطط الخماسي بغلاف مالي 286 مليار دولار أمريكي[3]، و بالخصوص منذ سنة 2010 تم تسجيل ارتفاع مضطرد في الواردات و انخفاض في الصادرات من أجل انجاز المشاريع التي بادرت بها الجزائر في إطار السياسة الاوروبية للجوار، مما انعكس سلبا على تغطية الصادرات للواردات.

1- قادري محمد الطاهر، التنمية المستدامة في البلدان العربية بين النظرية والتطبيق، ط1، مكتبة حسن العصرية للطباعة والنشر والتوزيع، لبنان،2013، ص 264.

2- المادة 06 من المرسوم الرئاسي رقم 159/05 المؤرخ في 27 أفريل 2005، الجريدة الرسمية الجزائرية رقم 31، بتاريخ 30 أفريل 2005.

3- بن سمينة عزيزة، مرجع سابق، ص 16.

حسب المديرية العامة للجمارك[1]، التفكيك الجمركي الذي شرعت فيه الجزائر ورفع الحماية على المنتجات المحلية، قد كلف الجزائر خسارة 700 مليار دينار (6.320) مليار دولار منذ دخول الاتفاقية حيز التنفيذ.

4- الجانب الاستثماري والتكنولوجي

الجزائر لم تنجح في جذب الاستثمار المباشر (IDE) ولا في دعم النمو أو الحد من تفاقم البطالة، بل تعتبر الجزائر سوقا للسلع الاوروبية و ليست أرضية للاستثمار الأجنبي المباشر، رغم خصوصية الجزائر في تزويد السوق الاوروبية بالمواد الطاقوية، فلم نسجل في المقابل تطور في الاستثمار المباشر في هذا المجال الذي بلغت نسبته 0.1% من حجم الاستثمارات في حوض البحر الابيض المتوسط، أي لم تتجاوز (6إلى 7) ملايين أورو[2] مع غياب تام في نقل التكنولوجيا إلى الجزائر[3].

5- الجانب الاجتماعي، الثقافي والانساني

إن توسيع مشروع الأورو-متوسطي إلى ميادين أخرى له معايير سياسية وأمنية وطابع الهوية، وإن استراجية محاربة الهجرة من طرف الاتحاد الأوروبي تخدم المصالح الأوروبية، لأن برنامج الهجرة الشرعية الذي قدمته المفوضية الأوروبية كان استجابة للتحديات الاقتصادية، بحيث تضمن هذا البرنامج الذي وضع سنة 2005 سياسة جديدة سميت بالهجرة الانتقائية و هذا مايزيد من نزيف هجرة الأدمغة و يعمق من الهوة الاجتماعية والاقتصادية بين دول الشمال والجنوب في حوض المتوسط[4].

المطلب الثاني: تشخيص أسباب تطور الخلافات الجزائرية الاوروبية

لم يخلو افاق الشراكة الأورو-جزائري من وجود خلافات، ازدادت وتطورت تحت طائلة أسباب جوهرية نوجزها فيما يلي:

1- المرحلة الأولى: تراجع النمو الاقتصادي الأوروبي

إن تراجع النمو الاقتصادي الأوروبي بسبب الأزمة الاقتصادية العالمية سنة 2008، فرض على الجزائر تبني سياسة تجارية جديدة مع الاتحاد الأوروبي، كانت سببا في توتر العلاقات بين الطرفين[5]:

إن شروع الجزائر في سياسة الانفتاح على السوق والإلغاء التدريجي للحواجز الجمركية من أجل خلق منطقة التبادل التجاري الحر، ساعد على ازدهار النشاط التجاري الجزائري الأوروبي، بحيث بلغت الواردات الجزائرية من الاتحاد الأوروبي سنة

1- حسن نافعة، الاتحاد الأوروبي والدروس المستفادة عربيا، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2004، ص 33.

2- بن سمينة عزيزة، مرجع سابق، ص 157.

3- مصطفى صايج، انعكاسات الأزمة المالية الأوروبية على الإقتصاد الجزائري(الفرص و التحديات)، مجلة المغرب الموحد، دار النشر للمغرب العربي، العدد الثامن تونس، 2008، ص 22.

4- عبد القادر رزيق المخادمي، الإتحاد من أجل المتوسط (الأبعاد والآفاق)، ديوان المطبوعات الجامعية،2009، ص 69.

5- بخدة عبد القادر، الشراكة الجزائرية الأوروبية، مجلة حقوق الإنسان والحريات العامة، العدد04، 2017، ص 10.

2008 قيمة 31 مليار دولار (79% من الواردات الجزائرية)، بعد مرور أربع سنوات فقط من دخول الاتفاقية حيز التنفيذ و عليه عبر وزير التجارة الخارجية الجزائري عن تنامي الواردات من الاتحاد الاوروبي بقوله "من أجل تصدير 1 دولار للاتحاد الأوروبي، تستورد الجزائر 20 دولار"[1]، مما زاد من فاتورة الاستيراد ونزيف العملة الصعبة من المؤسسات البنكية والمالية الجزائرية وتفاقم عجز الميزان التجاري.

في هذه الظروف سارعت الجزائر إلى اتخاذ إجراءات جديدة للتكيف مع الوضع الاقتصادي والتجاري العالمي منها[2]:

– في قانون المالية التكميلي لسنة 2009، وفي شقه المرتبط بالتجارة الخارجية للجزائر، نص على ضرورة فتح رأسمال الشركات الأجنبية المستوردة والنشطة في الجزائر بنسبة 30% لصالح المستثمرين الوطنيين؛

– إلغاء القروض الاستهلاكية (خاصة المتعلقة بشراء السيارات) و استبدالها بالقرض السندي؛

– تشديد الشروط على إنشاء شركات الاستيراد والتصدير جعلت المئات منها إما تتوقف أو تقلص من نشاط الاستيراد وأخذت الصادرات الأوروبية نحو الجزائر تتراجع خاصة مع فرنسا (بلغت نسبة 30% سنة 2009) التي تستورد منها الجزائر حوالي 17% من مجموع وارداتها الخارجية (بقيمة 5 ملايير أورو سنويا)، وتحقق به فرنسا فائضا تجاريا يفوق 1 مليار أورو سنويا.

وفي هذا السياق، وقبل انعقاد مجلس الشراكة الأوروبي الجزائري في بروكسل يوم 02جوان 2009 بعثت الممثلة للسياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي "كاترين أشتون" رسالة إلى وزير التجارة آنذاك "الهاشمي جعبوب" تعبر فيها عن رفض دول الاتحاد الاوروبي للاجراءات المتخذة من طرف الجزائر، متهمة إياها بعدم التزامها ببنود اتفاق الشراكة الثنائية بين الطرفين، أما الطرف الجزائري فقد كيف هذا الرد الأوروبي بالتدخل في الشؤون الداخلية للجزائر ومساس بسيادتها[3].

استمر الخلاف إلى سنة 2010، حيث قررت الجزائر بمفردها تجميد الامتيازات التعريفية الممنوحة للاتحاد الأوروبي بموجب اتفاق الشراكة، وبعد ثمانية جولات من المفاوضات الصعبة تم التوصل إلى حل وسط حول تأجيل إنشاء منطقة التبادل الحر المقررة في 2017 إلى 2020[4].

1- Aomar Baghzouz,op.cit, p 141.

2- سايل سعيد، التعاون الأوروبي المتوسطي في ضوء الأزمة الاقتصادية العالمية (2007-2011)، مذكرة ماجستير، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، 2012، ص 194.

3- يوسفي آمال، بحوث في علاقات التعاون الدولي، دار هومة للنشر، الجزائر، 2008، ص 68.

4-Voir : http://www.medafco.org/ar/taxonomy/term/11855 .Association Algérie- Union européenne, source: alfadjr, Date de consultation, 22/05 /2019,15h00.

2- المرحلة الثانية: انخفاض أسعار البترول

بعد الصدمة البترولية سنة 2015 بسبب انخفاض أسعار البترول في السوق العالمية، تهاوت عائدات الجزائر من هذه المادة الحيوية، وطالب مجلس الوزراء المنعقد في اكتوبر 2015 بإعادة النظر في تقييم بنود اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي خاصة الجانب الاقتصادي والتجاري منها[1]، من منطلق المبادئ التالية:

- الظروف التي تمت فيها المصادقة والامضاء النهائي على اتفاقية الشراكة سنة 2005 قد تغيرت جذريا؛
- ازدياد فجوة التنمية لصالح الاتحاد الأوروبي؛
- ضعف الاستثمارات في الجزائر، التي كانت من المفروض أن تعوض النقص في الإرادات الجمركية للخزينة الجزائرية وتساعد على تأهيل التنافس الوطني.

وفي سبتمبر 2015، طالبت الجزائر بفتح مفاوضات تقييم مشترك وموضوعي لتنفيذ اتفاق الشراكة، وتقدمت بوثيقة تحمل 21 توصية تسمح بإعادة بعث الشراكة بين الطرفين في إطار جوهرها الأصلي وهو تعزيز تنويع الاقتصاد الجزائري و تطوير العلاقات الاستثمارية والشراكة بين الشركات الجزائرية ونظيرتها الأوروبية، وكذا تقوية الاقتصاد الشامل للطابع الاجتماعي.

وعلى إثر ذلك، وفي ديسمبر 2016، تمت الموافقة على اعتماد ستة محاور ذات أولوية في الشراكة هي[2]:

أ/ الحوار السياسي، والحوكمة، ودولة القانون وتعزيز الحقوق الأساسية؛

ب/ ترقية التنمية الاجتماعية والاقتصادية الشاملة و تطوير المبادلات التجارية والنفاذ إلى الأسواق؛

ج/ الشراكة في مجال الطاقة، والتغير المناخي، والبيئة والتنمية المستدامة؛

د/ الحوار الاستراتيجي والأمني؛

هـ/ البعد الإنساني، الهجرة وحركة الأشخاص؛

و/ التعاون المالي.

بعد الموافقة على العناصر ذات الأولوية في الشراكة، تبنى الطرفان الأوروبي و الجزائري رسميا العمل بها من قبل مجلس الشراكة بتاريخ 13 مارس 2017، وتميزت الدفعة الجديدة للشراكة التوقيع على مشاريع بقيمة 40 مليون أورو، تهدف بصورة أساسية الى تنويع الاقتصاد الجزائري من خلال تدابير تتراوح بين تطوير الطاقة المتجددة و تحديث المالية العامة.

1-Voir: http:// www.algeria- watch.op.cit.

2- بخدة عبد القادر، مرجع سابق، ص 13.

المطلب الثالث: العراقيل والتطورات الأخيرة في علاقة الشراكة

بناءا على التقرير الصادر عن مجلس ال SENAT الأوروبي في دورته الاستثنائية (2016-2017) الذي شخص الخلافات الجديدة بين الجزائر و الاتحاد الاوروبي، وأرجعها إلى أسباب سياسية و اخرى اقتصادية[1] ، مما أدى إلى تباطؤ في تنفيذ الأولويات التي تم الاتفاق عليها في اتفاقية الشراكة:

أولا/ العراقيل السياسية: ممارسات سياسية جزائرية تخالف قيم الاتحاد:

1- الجزائر والربيع العربي: رغم أن موجة الربيع العربي لم تمس استقرار المجتمع الجزائري، نظرا لسياسة الاصلاحات الاقتصادية، ورفع حالة الطوارئ التي تم تطبيقها منذ سنة 1992، ورغم كل ما قيل سابقا عن التعاون والاصلاحات، فإن لجنة الاتحاد الاوروبي أعلنت في تقريرها عن عدم التطور في تطبيق الاصلاحات في الجوانب التالية:

- عدم إصدار مراسيم ستة قوانين عضوية تبنتها الجزائر منذ 2012 بناءا على تصريح اللجنة الاوروبية في مارس 2014، مما أدى إلى التأخر في الاصلاح المؤسساتي والعدالة؛

- التأخر في تعديل الدستور إلى غاية 07 فيفري 2017، رغم ان التصريح بالتعديل كان في سنة 2012.

2- الاستقرار النسبي: ومؤشراته:

* الابقاء على استمرار رئاسة الدولة الجزائرية في مشهد سياسي سادته الاحتجاجات تنادي بعدم تمديد العهدات الرئاسية لانتخاب رئيس غير قادر صحيا على تدبير شؤون الحكم[2]؛

على هذا الأساس فقد أبدت اللجنة الأوروبية تحفظها من تطور الديموقراطية في الجزائر، لأنه من غير المعقول أن 40 % من القروض المخصصة لبرنامج (Pin) للفترة (2014-2017) قد استهلكت في الاصلاح المؤسساتي مما أثر سلبا على استفادة الجزائر من البرنامج الخاص بدعم وتطوير الديمقراطية[3].

* استمرار السلطات الجزائرية في مجاراة السِلم الاجتماعي معتمدة على عائدات المحروقات لدعم المواد الغذائية الأكثر استهلاكا (السكر، الحليب، الزيت) التي استمر العمل بها بعد أحداث الربيع العربي (2011) [4]؛

1- بخدة عبد القادر، نفس المرجع ، ص 16.

2- حدادي جيلالي، الأمن الجزائري في إطار استراتيجيات النفوذ للقوى الفاعلة بالمتوسط (بعد 11 سبتمبر 2011)، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية،جامعة مولود معمري- تيزي وزو، 2015، ص 87.

3- SENAT, session extraordinaire de (2016-2017), rapport au nom de la commission des affaires européennes :le cas de l'Algérie méditerranéen de la politique de voisinage, par le senateur M. Simon sutour, p.16-17.

4- Ibid

* الاختلال السياسي(عدم ثبات الحكومات) رافقه انخفاض في مداخيل البترول ابتداء من 2014، بالاضافة إلى النمو الديموغرافي، انتشار الفساد و الرشوة، كلها عوامل تزعزع الاستقرار الاجتماعي مثلما حدث 1988[1].

3- الانتخابات التشريعية(04 ماي 2017): تم تسجيل السلبيات التالية:

* نتائج التشريعات تبين عدم التكافؤ السياسي بين الأحزاب المتنافسة لإجراء الانتخابات، بحيث صرحت لجنة الخبراء لمراقبة الانتخابات في الجزائر المبعوثة من طرف الإتحاد الأوروبي ببعض التحفظات حول مجريات الانتخابات في الجزائر هي:

- مراقبة محدودة من طرف اللجنة الحرة لمراقبة الانتخابات؛

- قلة ممثلي الأحزاب السياسية والمترشحين الأحرار في الرقابة.

ثانيا/ سوء توجيه السياسة الاقتصادية نحو التبادل الحر: أرجع الاتحاد الأوروبي أسبابها الرئيسية إلى[2]:

1- نقص في الانفتاح الاقتصادي: الاصلاحات التي قامت بها الجزائر في إطار تنفيذ إتفاقية الشراكة مع الخوض في تنمية شاملة ببرمجة المخططات الخماسية (2009- 2014) و تحديث البنى التحتية مع التخلصمن المديونية الخارجية، والعمل على تنويع وتحرير الاقتصاد، كل هذا يبقى ناقص في نظر الإتحاد الاوروبي، رغم انضمام الجزائر إلى المنطقة العربية للتبادل الحر سنة 2009 الذي لم يحقق أي مفعول، نظرا لغياب ديناميكية إتحاد المغرب العربي ، بسبب خلافات جزائرية مغربية.

2- عدم تكافؤ العلاقة بين الطرفين (الجزائر والاتحاد الأوروبي): يعود عدم التكافؤ بين الطرفين إلى:

- طبيعة المبادلات التجارية، كون الجزائر دولة ريعية تعتمد على عائدات المحروقات[3]، بينما الاتحاد الأوروبي قوة اقتصادية وتجارية تصدر منتوجات متطورة الجودة، مما أدى إلى عجز في الميزان التجاري الجزائري، زاد تفاقما بسبب انخفاض سعر البترول بعد 2014؛

- التباطؤ في التفكيك الجمركي وتجميد الامتيازات الممنوحة للاتحاد الاوروبي (كما حدث سنة 2010-2012 حتى تم التوصل إلى إعادة جدولة التفكيك الجمركي إلى غاية 2020) الهدف منه حماية المنتوج المحلي، كما ان الجزائر اعتمدت على شركاء جدد من آسيا؛

- الأزمة الاقتصادية والمالية العالمية سنة 2009؛

- قانون المالية الجزائري لسنة 2014 الذي فرض قيودا على حركة بعض المنتجات مع تغيير نظام الاستثمار الأجنبي لصالح الخدمات الوطنية؛

1- Ibid

2- بخدة عبد القادر، مرجع سابق، ص 19.

3- يوسف على عبد الأسدي، ميثم عبد الحميد روضان، تحليل أثر المرض الهولندي على الطاقة الاستيعابية للإقتصاد العراقي، العدد 37، المجلد 10 ت2، جامعة البصرة، العراق،2014، ص 39-40.

– قانون المالية الجزائري لسنة 2016 الذي جاء بقيود كمية وفرض تخفيضا في عدد رخص الاستيراد الممنوحة كتدابير اقتصادية وأمنية لعقلنة المبادلات التجارية مع الاتحاد الاوروبي[1]؛

– أما أحكام قانون المالية لسنة 2017 ، فقد زادت من توسيع قائمة السلع المحظورة من الدخول إلى السوق الجزائرية حماية لها من المنتوج الخارجي.

كما أشار مجلس ال senat في تقريره إلى سوء مناخ الأعمال في الجزائر الصادر عن البنك العالمي، وقد عبر الاتحاد الاوروبي عن غموض الوجهة المستقبلية لاقتصاد الجزائر[2] مما يبعث على عدم الثقة، خصوصا ما أكدته وسائل الإعلام حول انتشار الفساد وتهريب رؤوس الأموال، هجرة الأدمغة، التهرب الضريبي، عجز قدرة الإدارة على التسيير، بالإضافة إلى عدم مطابقة السلع الجزائرية للمعايير الأوروبية، مما صعب امكانية الإنضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة[3].

3– ريع المحروقات عقبة مانعة لانفتاح الاقتصاد الجزائري: كل الاحصائيات الصادرة عن الجهات الاقتصادية والتجارية المختصة أشارت أن أكثر من 96% صادرات الجزائر بترول، مصادر تمويل الخزينة الجزائرية والنفقات العمومية هي عائدات المحروقات، اغلبها مستغلة من طرف سونطراك للبحث والتنقيب عن البترول لرصد احتياط أكثر منه،كما لم تولي الجزائر نفس الاهتمام للاستثمار في رأس المال البشري (الصحة، التعليم، التكوين، اليد العاملة) مع ارتفاع معدل البطالةسنة 2016 و 2017، و أيضا الاعتماد على الريع البترولي أعاق التطور الصناعي في الجزائر، كل هذا أدى إلى عدم التقدم في اتفاق الشراكة الأوروبية – الجزائرية مما أثر سلبا على اقتصاد الجزائر[4].

1- SENAT, Op.cit, p 24.

2- Ibid

3- Bob Khaled , accord d'association (AA) entre l'Algérie et l'union européenne , Voir :http://www.dziri-dz.com, Date de consultation, 25/05 /2019,15h00.

4- حدادي جيلالي، مرجع سابق، ص 91.

خلاصة الفصـل

يبدو واقعيا الإعتراف أن اتفاق الشراكة الأورو-جزائري جاء ليطرح تصورا جديد للتعاون الاقتصادي والتجاري، بأطر وآليات عمل تفتح أبواب الترقب المتفائل والحذر في نفس الوقت، فالأبعاد المغرية التي يتيحها الاتفاق من فرص وملائمات، تكتنفها العديد من المخاطر والمحاذير التي يجب أخذها على محمل الجد يلزمها مؤسسات قوية سياسيا واقتصاديا وحتى إجتماعيا، لذا يتعين على الجزائر القيام باتخاذ الإجراءات والتدابير اللازمة، لنجاح هذا الاتفاق من خلال مواصلة عمليات الإصلاح والتأهيل الاقتصادي والاجتماعي.

إن إتفاق الشراكة الأوروبية الجزائرية رغم تعدد المجالات والقطاعات التي تضمنها، إلا أن القطاع الذي يحظى أكثر من غيره بالإهتمام هو القطاع الإقتصادي نظرا لطبيعة الرهانات المرتبطة به خاصة في هذه الفترة العصيبة من واقع الجزائر ،تبعا لحاجتها الماسة في تفعيل آلياتها الاقتصادية بغية إيجاد حلول واقعية لمشاكلها الإقتصادية والإجتماعية المتراكمة منذ ثمانينات القرن الماضي.

ومهما قيل عن انعكاسات الشراكة مع الاتحاد الأوروبي على الاقتصاد الوطني، وبرغم من عدم الحصول على نتائج إيجابية كما كان متوقع منها ، فإنه من خلال الفترة الممتدة من 2008 إلى 2017 والتي تعود على الشريك الأوروبي بالفائدة على حساب الطرف الجزائري، إلا أن الخلل ليس في الشراكة ، بل هو في الاقتصاد الجزائري الهش الذي يجب على السلطات الجزائرية اتخاذ إجراءات من اجل الرفع من مستواه.

خاتمة

خلاصة عامة

يسعى الاتحاد الأوروبي من خلال إقامة شراكة مع الدول المتوسطية توسيع نفوذه العالمي وتحصين مواقعه التسويقية، غير أن الأهداف المعلنة للشراكة كانت ذات سقف عال جدا، حيث ركزت على جعل منطقة المتوسط إحدى مناطق الرفاه الاقتصادي في العالم. لكن الواقع أثبت العكس حيث أن هذه الأهداف تلاشت لتنحصر في جعل البلدان المتوسطية أسواقا أوروبية.

يجسد اتفاق الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي علاقة القوي بالضعيف، حيث أن الاتحاد الأوروبي كتلة اقتصادية مؤهلة ،بينما نجد أن الاقتصاد الجزائري وان حقق نتائج مرضية فهو اقتصاد ريعي.

أولا. نتائج الدراسة

من خلال طريقة المعالجة التي اعتمدناها، توصلنا إلى النتائج التالية:

1- إن الحديث عن موضوع الشراكة وهي الفكرة الرئيسية من مؤتمر برشلونة، هي حديث عن طرفين غير متكافئين من كافة النواحي الاقتصادية والسياسية والاجتماعية وغيرها من جوانب الحياة.

2- إن الاتحاد الأوربي وكقوة فاعلة على الصعيد العالمي فأنه يطمح في ممارسة دور عالمي يتناسب وحجم كتلته وقوة تأثيره مقارنة بدول صغيرة ومتفرقة وتواجه مشاكل سياسية واقتصادية واجتماعية.

3- إن فتح الأسواق العربية أمام البضائع والمنتجات الأوربية يؤدي إلى الاختلال في ميزان المدفوعات ويؤثر في قيمة العملات الوطنية.

4- إن فتح الأسواق العربية بشكل كبير أمام صناعات الدول الأوربية سيفقدها مصدر رئيسي من مصادر التمويل وهو العائدات الجمركية ، وذلك لأن انفتاح الأسواق الأوربية أمام الصناعات العربية سيبقى محدوداً لأنه يعتبر متأخراً في تطوره قياساً بالصناعات الأوربية.

5- إن الشراكة تؤدي إلى استفحال ظاهرة البطالة في البلدان العربية بسبب إعادة جزء من العمالة العربية إلى بلدانها الأصلية والمنافسة التي ستتعرض لها الشركات العربية ومنه تسريح أعداد كبيرة من العمال نتيجة الإفلاس.

6- الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي لم تكن خيارا استراتيجيا وإنما رد فعل للتحولات الاقتصادية التي يشهدها العالم و مسايرة النمط التجاري، الذي تعتمده الجزائر منذ سنوات، هذا من جهة، ومن جهة أخرى فالوصول إلى إقامة منطقة التبادل الحر سيفقد الجزائر باقي الشركاء الذي أظهروا حسن نواياهم خصوصا لتفعيل الاستثمارات المنتجة كالشريك الصني.

7- إن اتفاق الشراكة يكرس فعلا التبعية التجارية للاتحاد الأوروبي، حيث قبل دخول الاتفاق حيز التنفيذ كانت الجزائر سوقا للسلع والمنتوجات الاوروبية بنسبة تتجاوز 50% من واردات الجزائر، وبعد دخول الاتفاق حيز التنفيذ تواصل هذا النهج في ابقاء الجزائر مجرد سوق استهلاكي، في حين تبقى القيمة المضافة من هذا الاتفاق ألا وهي تعزيز الاستثمارات الأوروبية المنتجة الغائب الأكبر، وبالتالي فعملية تمديد الفترة الانتقالية لتأهيل المؤسسات الجزائرية أمر أكثر من ضروري.

8- لم يكن لدخول اتفاق الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي حيز التنفيذ الأثر الكبير الذي توقعه معظم من عارض فكرة إقامة الشراكة، ويرجع ذلك لعدة أسباب منها: تأجيل التفكيك الجمري من جهة، ارتفاع الصادرات الجزائرية من قطاع المحروقات.

من خلال هذه النتائج التي توصلنا إليها يمكن القول انه بعد مرور عدة سنوات على اتفاق الشراكة الأوروبية الجزائرية لم تتضح الصورة بعد حول الآثار التي يمكن أن يخلفها هذا الاتفاق ، وهذا راجع لعدة عوامل أهمها عدم الوصول إلى منطقة التبادل الحر والتي من خلالها يمكن رؤية الاختلالات على مستوى الميزان التجاري ومنه على الاقتصاد الجزائري.

ثانيا . الاقتراحات

في ظل هذه النتائج ، نعتقد أن تعميق علاقات الشراكة بين الطرفين الجزائري والأوروبي وتحسينها لا يتحقق إلا بمراجعة خطوات تنفيذ بنود الاتفاق ، ولهذا نقدم الاقتراحات التالية:

1- الالتزام والعمل ببنود اتفاقية الشراكة ما لم يشكل تطبيقها ضررا لأي طرف.

2- العمل على تسهيل انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة حتى نتفادى المزيد من التأخير في انشاء منطقة التبادل الحر.

3- تشجيع تدفق الاستثمار الأجنبي الأوروبي المباشر إلى الجزائر للاستثمار في قطاعات خارج المحروقات، لتمكين الجزائر من التخلص من التبعية للمحروقات.

4- الكف عن احتكار التكنولوجيا من طرف دول الاتحاد الأوروبي، وتشجيع التعاون العلمي والتقني والتكنولوجي

5- وضع العلاقات الاقتصادية والبشرية والسياسية في صلب اهتمامات الطرفين بعد أكثر من 15 سنة من التركيز على الجانب التجاري فقط .

6- عدم التدخل في تسيير شؤون البلاد الداخلية تحت ستار نشر الديموقراطية.

7- ضرورة تواجد تناسب بين معدلات النمو السكاني والموارد الطبيعية المتاحة.

8- وضع سياسات مناسبة لمعالجة الاختلال السكاني.

ثانيا. آفاق البحث في الموضوع

تدفعنا النتائج التي توصلنا إليها بخصوص هذه الدراسة، إلى البحث مستقبلا في تساؤلات جديدة لها علاقة بالموضوع، والتي يمكن أن تكون ملائمة لبحوث مستقبلية ومن بينها:

- فكرة تشكيل تكتل مغاربي بمقابل التكتل الأوروبي ؛
- تشكيل اتحاد افريقي بالموازاة مع الاتحاد الاوروبي.

قائمة المراجع

المراجـــــع

أ/ مراجع بالعربية

1. الجيلاني عجة، التجربة الجزائرية في تنظيم التجارة الخارجية من احتكار الدولة إلى احتكار الخواص، دار الخلدونية الجزائر،2007.

2. الهادي خالدي، المرآة الكاشفة لصندوق النقد الدولي، دار هومة، الجزائر،1996.

3. بلقاسم زايري- دربال عبد القادر، تأثير منطقة التبادل الأورو – متوسطية على أداء وتأهيل القطاع الصناعي في الجزائر، بحوث إقتصادية عربية العدد 27 ، 2002.

4. حسين عمر، التكامل الاقتصاد(أنشودة العالم المعاصر)، دار الفكر العربي، مصر، 1998.

5. ضياء مجيد الموسوي، العولمة واقتصاديات السوق الحرة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، الطبعة الثانية، 2005 .

6. عبد الحميد الإبراهيمي، المغرب العربي في مفترق الطرق في ظل التحولات العالمية، مركز دراسات الوحدة العربية بيروت 1993 .

7. عبد القادر رزيق المخادمي، الإتحاد من أجل المتوسط (الأبعاد والآفاق)، ديوان المطبوعات الجامعية،2009.

8. فتح الله وعلو، الاقتصاد العربي والمجموعة الأوربية، دار الحداثة للنشر والتوزيع، الدار البيضاء، المغرب،1982 .

9. قادري محمد الطاهر، التنمية المستدامة في البلدان العربية بين النظرية والتطبيق، ط1، مكتبة حسن العصرية للطباعة والنشر والتوزيع، لبنان،2013.

10. محمد محمود الإمام، الوطن العربي ومشروعات التكامل البديلة، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت،1997 .

11. محمد محمود الإمام، الجوانب المؤسسية والإدارية للتكامل العربي، بحوث ودراسات، القاهرة، 1993 .

12. محمود أبو العينين، العلاقات الأوروبية – الإفريقية بعد انتهاء الحرب الباردة، السياسة الدولية، عدد 142، مركز الدراسات السياسية و الإستراتيجية، مصر 2000.

13. ناصر دادي عدون، متناوي محمد، الجزائر والمنظمة العالمية للتجارة، دار المحمدية العامة، الجزائر، 2003.

14. هاني حبيب، الشراكة الأورو –متوسطية مالها وما عليها، دار الفكر، سوريا،2003 .

15. يوسفي آمال، بحوث في علاقات التعاون الدولي، دار هومة للنشر، الجزائر، 2008.

ب/ مراجع بالاجنبية

16. Bekenniche Otmane,le partenariat Euro-méditerranéen (les enjeux),0PU , 2011.

17. SENAT, session extraordinaire de (2016-2017), rapport au nom de la commission des affaires européennes :le cas de l'Algérie méditerranéen de la politique de voisinage, par le senateur M. Simon sutour.

- الــرسائل الجامعية:

18. الجوزي جميلة، ميزان مدفوعات الدول النامية في ظل العولمة الاقتصادية، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر 2000.

19. بن سونة العجال، إتفاق الشراكة الأوروبية الجزائرية وآثاره على الاقتصاد الوطني، مذكرة لنيل شهادة ماستر إدارة أعمال، جامعة خميس مليانة، كلية الحقوق والعلوم السياسية،2014.

20. حدادي جيلالي، الأمن الجزائري في إطار استراتيجيات النفوذ للقوى الفاعلة بالمتوسط (بعد 11 سبتمبر2011) مذكرة ماجستير في العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية،جامعة مولود معمري- تيزي وزو، 2015.

21. حطاب فؤاد، عقد الشراكة الأوربي الجزائري– دراسة تحليلية،مذكرة لنيل شهادة الماجستير في القانون الدولي والعلاقات الدولية،كلية الحقوق بن عكنون، جامعة الجزائر،2006.

22. رضوان إيمان، انعكاسات الشراكة الاوروجزائرية على هيكل التجارة الخارجية في الجزائر (2003-2013) مذكرة ماستر في العلوم التجارية ، تخصص تجارة دولية، جامعة محمد خيضر، بسكرة ، 2014.

23. سايل سعيد، التعاون الأوروبي المتوسطي في ضوء الأزمة الاقتصادية العالمية (2007-2011)، مذكرة ماجستير، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، 2012.

24. شريط عابد، دراسة تحليلية لواقع وآفاق الشراكة الاقتصادية الأورو- متوسطية- حالة دول المغرب العربي، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير،جامعة الجزائر، 2004.

25. صباح شنايت، الشراكة الأورو- متوسطية. انعكاساتها المحتملة على الأقطار العربية- حالة دول المغرب العربي مذكرة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر2006م.

26. طرافي إلهام، تأهيل القطاع الصناعي الجزائري للاندماج في الاقتصاد العالمي في ظل التحولات الاقتصادية الراهنة مذكرة ماجستير ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2009.

27. عبد الرحمان روابح، حركة التجارة الدولية في إطار التكامل الاقتصادي في ضوء التغيرات الاقتصادية الحديثة مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، فرع اقتصاد دولي، بسكرة، 2013/2012.

28. عبد الهادي عبد القادر السويفي، التجارة الخارجية، كلية التجارة، جامعة أسيوط،2008 .

29. ليلى اوشن، الشراكة الأجنبية و المؤسسات الاقتصادية الجزائرية ، مذكرة ماجستير غير منشورة في القانون، تخصص قانون التعاون الدولي، جامعة مولود معمري تيزي وزو ، الجزائر ،2011.

30. مروش يوسف، اتفاقية الشراكة الاورومتوسطية وآثارها المستقبلية على القطاع الصناعي الجزائري، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2011م .

31. يوسف على عبد الأسدي، ميثم عبد الحميد روضان، تحليل أثر المرض الهولندي على الطاقة الاستيعابية للإقتصاد العراقي، العدد 37، المجلد 10 ت2، جامعة البصرة، العراق،2014.

- المجلات والمقالات

32.بخدة عبد القادر، الشراكة الجزائرية الأوروبية، مجلة حقوق الإنسان والحريات العامة، العدد04، 2017.

33.براق محمد- عبيلة محمد، دفع الصادرات الجزائرية خارج المحروقات باستخدام مقاربة التسويق الدولي، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة حسيبة بن بوعلي العدد 04، الشلف، 2006.

34. بن سمينة عزيزة، الشراكة الأورو جزائرية بين متطلبات الانفتاح الاقتصادي والتنمية المستقلة، مجلة الباحث، العدد رقم 09، جامعة بسكرة، 2011.

35.زايد مراد، انعكاسات التفكيك الجمركي على الاقتصاد الوطني في ظل اتفاق الشراكة الاورو جزائرية، مجلة علوم الاقتصاد والتسيير والتجارة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، العدد15، 2006.

36.خليفي عبد النور، الشراكة الاقتصادية الاورو- متوسطية المنجزات والعوائق، مجلة دراسات اقتصادية، مركز البصيرة للبحوث والإستشارات الجزائر،العدد 15 ، 2010

37.فيصل بهلولي، التجارة الخارجية الجزائرية بين اتفاق الشراكة الاوروميتوسطية و الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية، مجلة الباحث، عدد 11، جامعة ورقلة -الجزائر 2012.

38.نوري منير ، اثر الشراكة الاورو جزائرية على تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، أعمال الملتقى الدولي حول تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في البلدان العربية يومي 17 -18 افريل 2006، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف.

39.قليش عبد الله، أثر الشراكة الأورو جزائرية على تنافسية الاقتصاد الجزائري، مجلة علوم إنسانية (إلكترونية)، العدد جويلية29، 2006 .

40.مصطفى صايج، انعكاسات الأزمة المالية الأوروبية على الإقتصاد الجزائري (الفرص و التحديات)، مجلة المغرب الموحد، دار النشر للمغرب العربي العدد الثامن تونس، 2008.

41.حمزة كحال، تقييم أوروبي جزائري للشراكة بعد 12 عاما من التطبيق ، مقال منشور على صفحة العربي الجديد، 14 مارس 2017.

42.عبد الوهاب دميدي، علي سماي، الآثار المتوقعة على الاقتصاد الوطني من خلال إقامة منطقة التبادل الحر الاورو جزائرية ، مداخلة مقدمة ضمن الملتقى الدولي حول : آثار و انعكاسات اتفاق الشراكة على الاقتصاد الجزائر.

43. ولد بومعزة صونيا ، دراسة تقييمية للشراكة الاقتصادية الجزائرية – الأوروبية وانعكاساتها على الاقتصاد الجزائري (2005 إلى 2014)، مقال نشر في مجلة جيل الدراسات السياسية والعلاقات الدولية، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر3 العدد 15.

- مواقع الكترونية

41.بيان اللجنة الأوروبية:

Voir : http://www.deldza-cec.eu.int/fr/uealgerie/Accord d'association. htm, Date de consultation, 13/03/2019 ,12h50

42.أميمة الصديق، الشراكة الأورومتوسطية وأثرها على الاقتصاد الجزائري، مقال منشور بتاريخ 2009/06/11

Voir : http://www.startimes.com, Date de consultation, 08/05/2019, 10h45

43. Aomar Baghzouz, du processus de Barcelone a l'union pour la méditerranée : une vision d'Algérie , Outre-terre2009/3 n°23 ,p . 141 , Voir https:// www.cairn.info. consulté le 21/ 05 /2019,10h20.

44. Bob Khaled , accord d'association (AA) entre l'Algérie et l'union européenne , Voir :http://www.dziri-dz.com, Date de consultation, 25/05 /2019,15h00.

45. khoudir leguefche ,Accord d'association entre l'Algérie et l'Union Européenne ,Université de Pierre Mendes , Grenoble , France,2008 . Voir :http://www.memoireonline.com.consulté le 21/05 /2019,11h35.

46.تقارير الديوان الوطني للإحصائيات وتقارير بنك الجزائر 2005-2014

Voir :http://www.ons.dz, Date de consultation,12/04/2019,10h11

47.تقارير المركز الوطني للارسال ونظام المعلومات التابع للجمارك 2003-2013

Voir : http://www.andi.dz, Date de consultation, 12/04/2019, 14h15

48. Aomar Baghzouz, du processus de Barcelone a l'union pour la méditerranée : une vision d'Algérie , Outre-terre2009/3 n°23 ,p . 141 , Voir https:// www.cairn.info. consulté le 21/ 05 /2019,10h20

49. Voir : http://www.medafco.org/ar/taxonomy/term/11855 .Association Algérie- Union européenne, source: alfadjr, Date de consultation, 22/05 /2019,15h00.

50. Voir :Union Européenne – Maghreb,http:// europa.eu-maghreb-25 ans, Date de consultation,13/03/2019,08h44.

فهرس المحتويات

		الصفحة
شكر وتقدير		
إهداء		
قائمة الجداول والأشكال		
قائمة الملاحق		
مقدمة	.....	أ-ج
الفصل الأول:	**أساسيات حول الشراكة الأورو– متوسطية و الشراكة الأورو– جزائرية**	
تمهـــــيد	.....	**03**
المبحث الأول	**المشروع الأورو–متوسطي**	**04**
المطلب الأول	السياسات المتوسطية للاتحاد الأوروبي	**04**
المطلب الثاني	مؤتمر برشلونة والمؤتمرات اللاحقة	**08**
المطلب الثالث	اتفاقيات الشراكة الاوروبية المتوسطية	**11**
المبحث الثاني	**العلاقات الاقتصادية بين الجزائر والاتحاد الأوربي من مرحلة التعاون إلى مرحلة الشراكة**	**14**
المطلب الأول	العلاقات الأورو– جزائرية في إطار التعاون الشامل	**14**
المطلب الثاني	اتفاقية الشراكة الاوروبية الجزائرية	**18**
المطلب الثالث	الجانب الاقتصادي والمالي لاتفاقية الشراكة الجزائرية الأوروبية	**20**
خلاصة الفصل	.....	**24**
الفصل الثاني:	**آثار الشراكة ومنطقة التبادل الحر على الاقتصاد الجزائري**	
تمهـــــيد	.....	**26**
المبحث الأول	**نظرة عامة لاتفاق الشراكة الأوروبية– الجزائرية**	**27**
المطلب الأول	خلفية اتفاق الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي	**27**
المطلب الثاني	مضمون اتفاق الشراكة	**29**
المطلب الثالث	آثار اتفاقية الشراكة الاوربية الجزائرية على الاقتصاد العام للجزائر	**32**
المبحث الثاني	**آثار اتفاقية الشراكة الجزائرية الأوروبية على الاقتصاد الجزائري الفترة 2008–2017**.....	**44**

المطلب الأول تقييم اتفاقية الشراكة **44**
المطلب الثاني تشخيص أسباب تطور الخلافات الجزائرية الاوروبية **47**
المطلب الثالث العراقيل والتطورات الأخيرة في علاقة الشراكة..... **50**
خلاصة الفصل **53**
خاتمـــة **55**
قائمـة المراجع **58**
فهرس المحتويات **63**

ملخص :

هدفت الدراسة إلى محاولة معالجة موضوع الشراكة الأوروبية – الجزائرية، أسبابها و ماهي مراحل التوصل إليها، وآثارها على الجزائر اقتصاديا واجتماعيا، وما توفره من مزايا وسلبيات، و كيفية الاستفادة من الخبرات ونقل المعارف والتكنولوجيا، وكذلك إلى آخر التطورات التي وصلت اليها في العشرية الاخيرة (2008-2017).

وتوصلنا من خلال هذه الدراسة إلى أن الاتحاد الأوروبي يسعى من خلال إقامة شراكة مع الدول المتوسطية توسيع نفوذه العالمي وتحصين مواقعه التسويقية، غير أن الأهداف المعلنة للشراكة كانت ذات سقف عال جدا، حيث ركزت على جعل منطقة المتوسط إحدى مناطق الرفاه الاقتصادي في العالم، كما توصلت الدراسة إلى أن الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي لم تكن خيارا استراتيجيا وإنما رد فعل للتحولات الاقتصادية التي يشهدها العالم ومسايرة النمط التجاري، الذي تعتمده الجزائر منذ سنوات.

Résumé

L’étude visait à tenter d’aborder la question du partenariat euro-algérien, ses causes et les étapes pour l’atteindre, ses effets sur l’Algérie sur les plans économique et social, ses avantages et inconvénients, comment tirer parti des expériences et du transfert de connaissances et de technologies, ainsi que des derniers développements survenus au cours de la dernière décennie. 2008-2017.(

Cette étude a conclu que l'Union européenne cherchait à établir un partenariat avec les pays méditerranéens afin d'étendre son influence mondiale et de renforcer ses positions commerciales. L'étude a montré que le partenariat entre l'Algérie et l'Union européenne n'était pas un choix stratégique, mais une réaction aux changements économiques en cours dans le monde et au rythme de la structure des échanges commerciaux adoptée par l'Algérie depuis des années